S/PV.4334

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

الجلسة ٤٣٣٤

الخميس، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس: السيد أزاد .... (بنغلاديش)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
أوكرانيا	السيد كوتشينسكي
أيرلندا	السيد راين
تونس	السيد الجراندي
جامايكا	الآنسة دورانت
سنغافورة	السيدة لي
الصين	السيد وانغ ينغفان
فرنسا	السيد لفيت
كولومبيا	السيد فرانكو
مالي	السيد كاسي
موريشيوس	السيد نيوور
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
النرويج	السيد كولبي
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات المسلحة

تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة (S/2001/574)

01-42051 (A)

0142051

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات المسلحة

تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة (S/2001/574)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، وإندونيسيا، وباكستان، والبرازيل، وبيلاروس، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، والسويد، والعراق، وكندا، وكوستاريكا، وماليزيا، ومصر، والمكسيك، ونيجيريا، والهند، واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ليستري (الأرجنتين)، والسيد ويدودو (إندونيسيا)، والسيد أحمد (باكستان)، والسيد فونسيكا (البرازيل)، والسيد لابتينوك (بيلاروس)، والسيد صن جون-يونغ (جمهورية كوريا)، والسيد ناصرالدين (جنوب أفريقيا)، والسيد شوري (السويد)، والسيد الدوري (العراق)، والسيد دوفال (كندا)، والسيد نيهاوس (كوستاريكا)، والسيد يحيى (ماليزيا)، والسيد أبو الغيط (مصر)، والسيد نافاريتي (المكسيك)، والسيد أباتا (نيجيريا)، والسيد بال (الهند)، والسيد أكاساكا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة، الوثيقة S/2001/574.

وأبدأ بالإعراب عن تقديري لزميلي ممثل جامايكا، وزير الخارجية بول روبرتسون، الذي ترأس المناقشة التي أجراها المجلس بشأن منع نشوب الصراعات في شهر تموز/يوليه الماضي. والوفد الجامايكي يستحق تقديرنا على مبادرته في متابعة المسألة بطريقة موضوعية.

وتقرير الأمين العام المعروض علينا يوفر للمرة الأولى أساسا موضوعيا لمناقشتنا بشأن منع نشوب الصراعات. إلا أن الحاجة إلى إيجاد نهج منتظم ظهرت منذ وقت طويل. فقد ركزت خطة للسلام على منع الصراعات. وهدفنا اليوم هو أن نخطو بالأمر خطوة حاسمة إلى الأمام. والنهج الاستشاري التطلعي الذي يتبع لدراسة التقرير وتوصياته لدى المشاركين في مناقشة اليوم سيسهل تلك العملية.

ومن المتوقع أن تتناول الجمعية العامة التقرير بتاريخ ١٢ تموز/يوليه. وذلك سيوفر أيضا المناسبة لإجراء مناقشة أكثر تفصيلا. وفي اجتماعنا اليوم، سأشجع المتكلمين على التركيز على التوصيات المطروحة بشكل محدد ليتخذ المجلس إجراء بشأنها.

أعطي الكلمة لنائبة الأمين العام، التي ستعرض تقرير الأمين العام.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالانكليزية): إن المناقشات التي جرت مؤخرا، بما في ذلك تلك التي جرت في

مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر قمة مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر الماضي، أظهرت اتفاقا واسعا بشأن الحاجة إلى جعل منع نشوب الصراعات دعامة رئيسية لنظامنا للأمن الجماعي في القرن الحادي والعشرين. ولذلك فإنني أرحب بهذه الفرصة لأعرض التقرير الأول بشأن هذا الموضوع، الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن والجمعية العامة على حد سواء.

إذا تضمن هذا التقرير رسالة واحدة، فهي أننا يجب أن نكثف جهودنا للانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع. وبالاستفادة من الدروس التي تعلمناها، يقترح الأمين العام المبادئ العشرة التالية التي ينبغي لها، في رأيه، أن تقود نهجنا إزاء منع نشوب الصراعات في المستقبل.

أولا، منع نشوب الصراعات هو أحد الالتزامات الأولية الواقعة على الدول الأعضاء والواردة في الميثاق، وجهودنا في منع نشوب الصراعات يجب أن تتفق مع مقاصد وأهداف الميثاق.

وثانيا، منع نشوب الصراعات يجب أن يبدأ بالحكومات الوطنية والعناصر الفعالة المحلية. وإلا، فإنه من غير المحتمل أن ينجح. فعليها تقع المسؤولية الأولية. والأمم المتحدة والمجتمع الدولي ينبغي أن يدعما ويساعدا لجهودها في بناء قدرات وطنية.

وثالثا، أكثر أدوات المنع فائدة هي تلك الموصوفة في الفصل السادس من الميثاق، التي تتناول تسوية النزاعات بالطرق السلمية. والتدابير الواردة في الفصل السابع لا تتبع عادة إلا بعد أن ينشب الصراع، مع أنه قد يكون لها أثر منعي بردع صراعات أخرى ممكنة. وقد تكون هناك أيضا حالات يمكن أن تستخدم فيها بعض التدابير بمقتضى الفصل السابع من الميثاق بهدف منعي.

ورابعا، إجراءات المنع، حتى تكون أكثر فعالية، ينبغي أن تبدأ بأسرع وقت ممكن. وكلما كان تعريف ومواجهة أي نزاع أو مشكلة قد تؤدي إلى صراع بشكل ناجح في وقت مبكر قل احتمال تدهورها إلى صراع عنيف.

وخامسا، التركيز الرئيسي للمنع ينبغي أن يكون على الأسباب الجذرية المتعددة الأبعاد للصراع. والسبب المباشر للصراع قد يكون اندلاع فوضى عامة أو احتجاجا على حادث معين، لكن الأسباب الجذرية من المحتمل بشكل أكبر أن توجد في المظالم الاجتماعية – الاقتصادية، والتمييز العرقي بشكل منتظم، وإنكار حقوق الإنسان، والنزاعات بشأن المشاركة السياسية أو المظالم الطويلة الأجل بشأن تخصيص الأراضي، أو المياه، أو الموارد الأخرى.

وسادسا، أية استراتيجية فعالة للمنع تتطلب نهجا شاملا يشتمل على برامج سياسية، وإنمائية، وإنسانية وبرامج خاصة بحقوق الإنسان قصيرة الأجل وطويلة الأجل على حد سواء.

وسابعا، منع نشوب الصراعات والتنمية المستدامة يعزز كل منهما الآخر. والاستثمار في المنع ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره استثمارا موازيا في التنمية المستدامة، لأن من الواضح أن هذه التنمية المستدامة من المحتمل بشكل أكبر أن تحدث في بيئة سلمية.

وثامنا، هناك ما يستدعي، إذا النظر إلى برامج وأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية من منظور منع الصراعات. وهذا يتطلب بدوره تماسكا وتنسيقا أكبر في منظومة الأمم المتحدة، مع تركيز خاص على منع نشوب الصراعات.

وتاسعا، الأمم المتحدة ليست العامل الفاعل الوحيد في المنع، وقد لا تكون دائما العنصر الفاعل الأفضل المهيأ لتولي القيادة. والدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والإقليمية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والعناصر الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني لها أيضا أدوار بالغة الأهمية لتقوم بها.

وعاشرا وأخيرا، العمل المنعي الفعال الذي تقوم به الأمم المتحدة يتطلب إرادة سياسية مستدامة من الدول الأعضاء. وهذا يتضمن، أولا وقبل كل شيء استعدادا لإمداد الأمم المتحدة بالتأييد السياسي الضروري والموارد للقيام بالعمل المنعي الفعال وتطوير قدرتها المؤسسية في هذا المجال.

والآن، كيف يمكن لهذا المجلس، الذي تقع عليه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، تعزيز دوره في منع نشوب الصراعات؟ الأمين العام يقترح عددا من الوسائل للمساعدة على تحديد واغتنام الفرص المتاحة للعمل الوقائي على نحو أسهل. إحداها هي الممارسة التي ينوي الأمين العام بدءها بتوفير تقارير دورية إقليمية أو دون إقليمية إلى المجلس بشأن التراعات التي من المحتمل أن تهدد السلم والأمن الدوليين. وهناك وسيلة أخرى هي أن ينظر المجلس في إنشاء آليات جديدة، مثل فريق عامل غير رسمي مخصص، أو جهاز فرعي آخر أو أي ترتيب فني غير رسمي آخر لمناقشة حالات المنع بطريقة أكثر استدامة وهيكلة. وقد يرغب المجلس أيضا في النظر في إيفاد بعثات من الخبراء لتقصي الحقائق ذات دعم متعدد الاختصاصات إلى مناطق الصراع المحتملة، بهدف وضع استراتيجيات شاملة للمنع.

ويدعو التقرير الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى القيام بدور أكثر فعالية في منع نشوب الصراعات وإلى تعزيز تفاعلهما مع مجلس الأمن في هذا المجال. وإحدى التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة هي أن تأذن للأمين العام ولسائر أجهزة الأمم المتحدة بالاستفادة من كفاءة محكمة العدل الدولية في إصدار الفتاوي. وغني عن البيان، أن الدول الأعضاء نفسها تحث أيضا على اللجوء إلى المحكمة في وقت أبكر وبشكل أكثر تكرارا لتسوية نزاعاتها.

والأمين العام يعتقد، بالنسبة لدوره الشخصي في منع نشوب الصراعات، أنه يمكن أن يعزز دوره بزيادة استعمال بعثات متعددة الاختصاصات لتقصي الحقائق وبناء الثقة في المناطق الملتهبة؛ وبوضع استراتيجيات إقليمية للمنع مع شركاء إقليميين وأجهزة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ وبإنشاء شبكة غير رسمية من الشخصيات البارزة؛ وبتحسين القدرة وقاعدة الموارد للعمل الوقائي في الأمانة العامة.

وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى توصيتين أخريين في التقرير. إحداهما أن تؤيد الدول الأعضاء عملية المتابعة التي بدأت بالاجتماعين الرفيعي المستوى الأخيرين بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، اللذين تناولا منع نشوب الصراعات وبناء السلام، على التوالي، وأن توفر الموارد المتزايدة لتطوير القدرات الإقليمية في هذه المجالات.

والأمر الآخر أنه ينبغي أن تعمل الدول المانحة على زيادة تدفق مساعداتها الإنمائية الرسمية، التي انخفضت في السنوات الأخيرة إلى مستويات تنذر بالخطر. فالمساعدات الإنمائية لا تستطيع بحد ذاتها منع نشوب الصراعات أو إنهائها، ولكنها تسهِّل إيجاد الفرص وتهيئة البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن فيها للجهات الفاعلة المحلية أن تبني مجتمعا سلميا يقوم على التكافؤ والعدل.

أما وقد قلت كل ذلك فأود أن أؤكد على أن منع نشوب الصراعات بطريقة فعالة يتطلب اتخاذ إجراءات تتجاوز ما تمت التوصية به في هذا التقرير، وبالفعل، تتجاوز أي آلية مؤسسية. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية عن ضمان حماية الضعفاء. لقد أخفقنا، في القيام بهذه المسؤولية، على الأقل في مناسبتين، في الماضي القريب، وكان ذلك في رواندا وفي يوغوسلافيا السابقة.

ويبقى السؤال، لماذا لا تزال ممارسة منع نشوب الصراعات بصورة فعالة ممارسة نادرة، ولماذا نفشل في أغلب الأحيان عندما يكون هناك احتمال واضح لنجاح استراتيجية

لمنع نشوب الصراعات؟ وتقدم الخبرة التي اكتسبناها في الماضي إجابتين رئيسيتين على هذا السؤال. أولا، إذا رفضت الحكومة المعنية الاعتراف بأن لديها مشكلة قد تؤدي إلى صراع عنيف ورفضت عروض المساعدة، لن تقوم، في أغلب الأحيان، الجهات الفاعلة الخارجية، بما في ذلك الأمم المتحدة إلا بأقل ما يمكن من الأعمال. وثانيا، غالبا ما يفتقر المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلى الإرادة السياسية لاتخاذ إجراءات فعالة في الوقت الملائم.

ولكن هذه التصرفات ليست العقبة الوحيدة التي تعترض اتخاذ إجراء فعال لمنع نشوب الصراعات. ولا يقل أهمية عن ذلك الطرق التي تحدد بها الدول الأعضاء مصالحها القومية في أية أزمة بحد ذاتها. ومع تغير العالم بصورة جوهرية منذ نهاية الحرب الباردة، أخفقت مفاهيمنا للمصلحة القومية في التغير بطريقة جوهرية. ومن شأن تعريف جديد أوسع نطاقا وانتشارا للمصلحة القومية في القرن الجديد أن يحث الدول على إيجاد قدر أكبر من الوحدة سعيا إلى تحقيق الأهداف الجوهرية المتضمنة في الميثاق. وحسبما أكد الأمين العام، وإزاء تزايد عدد التحديات التي تواجه البشرية، أصبحت المصلحة الجماعية هي المصلحة القومية.

وليس من اليسير تنفيذ استراتيجيات منع نشوب الصراعات. ويتعين دفع تكاليف منع نشوب الصراعات في الوقت الحاضر، بينما تكمن مزاياه في طي المستقبل. وإضافة إلى ذلك، لا تتأتى المزايا في أغلب الأحيان بصورة ملموسة. وعندما تنجح عمليات منع نشوب الصراعات، يتحقق الشيء القليل الذي يمكن رؤيته. ومع ذلك يبين التقرير بوضوح أن منع نشوب الصراعات هو أفضل نهج مستصوب فعال من حيث التكلفة لتعزيز النظام الدولي السلمي والعادل المتوخى في الميثاق.

وطبقا لدراسة أعدتها لجنة كارنيجي المعنية بمنع الصراعات الفتاكة، أنفق المجتمع الدولي نحو ٢٠٠ بليون دولار على سبع عمليات تدخل كبيرة تمت في التسعينات في البوسنة والهرسك والصومال ورواندا وهايتي والخليج الفارسي وكمبوديا والسلفادور ناهيك عن كوسوفو وتيمور الشرقية. وهذه الحسابات لا تتضمن، بطبيعة الحال، التكاليف البشرية للحرب - الموت والأضرار والدمار والتشرد والآثار المترتبة على ذلك التي تؤثر على الأسر والمجتمعات والمؤسسات المحلية والوطنية والاقتصادات والبلدان المجاورة.

إن الرسالة واضحة: الحكومات التي تتمكن من إيجاد تسوية سلمية لموقف قد يتدهور إلى صراع عنيف وتطلب كلما دعت الحاجة مساعدات لوقف نشوب الصراعات توفر الحماية بأفضل سبل الحماية لمواطنيها في مواجهة التدخل الخارجي الذي لا يحظى بترحيب أحد. وبهذه الطريقة، فإن الإجراءات الوقائية التي يتخذها المجتمع الدولي لمنع نشوب الصراعات، يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز السيادة الوطنية للدول الأعضاء.

ويحدوني الأمل، كما يحدو الأمين العام الأمل في أن تتمكن منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء من العمل معا من أجل تنفيذ التوصيات المتضمَّنة في هذا التقرير. ومما يدعو إلى التشجيع الموقف البنَّاء الذي اتخذه بالفعل مجلس الأمن المناقشات الثلاث المفتوحة وفي البيانات الرئاسية التي تلت بشأن هذا الموضوع خلال السنتين الماضيتين. ولكن حان الوقت لترجمة الكلام حول منع نشوب الصراعات إلى أفعال محددة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): يعرب وفدي عن ترحيبه الحار بكم يا معالي الرئيس. ويشرفنا أن يكون وزير خارجية بنغلاديش رئيسا لهذه الجلسة الهامة التي يعقدها مجلس الأمن اليوم. ويزيد وجودكم هنا إلى حد كبير من أهمية الأعمال الهامة التي تقوم بها بنغلاديش في هذا الشهر أثناء رئاستها للمجلس. ونعرب عن امتناننا أيضا لنائبة الأمين العام على عرضها لتقرير الأمين العام الذي نبحثه والذي يتضمن توصيات شتى بشأن منع نشوب الصراعات. ونعرب عن الأمل في أن تسهم هذه المناقشة، حسبما نأمل جميعا، في صياغة ثقافة لمنع نشوب الصراعات في منظومة الأمم المتحدة وبخاصة في الدول الأعضاء في المنظمة.

ويشمل منع نشوب الصراعات أنشطة إنسانية كثيرة. وتشترك فيه جهات فاعلة ومؤسسات كثيرة تعمل بموجب ولايات مختلفة. وتضع المقترحات التي طرحها الأمين العام هذا الموضوع في صميم اهتماماتنا وتعزز المهمة الأصلية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وهي تعزيز السلام في العالم. ومن هذا المنظور، ينطوي منع نشوب الصراعات على التزام قادتنا بتعهدات أخلاقية وسياسية واجتماعية.

ويتضمن الميثاق في عدد من مواده وصفا تفصيليا لتدابير جماعية لمنع التهديدات التي تهدد السلام، وبخاصة في الفصل السادس، الذي أشارت إليه نائبة الأمين العام. وأعتقد أنه ينبغي أن نأخذ في الحسبان أيضا، في مناقشاتنا في المستقبل، وثيقة أعدتها مؤخرا الأمانة العامة وتتعلق بالآليات التي أنشأتها الجمعية العامة في سياق منع نشوب الصراعات وحلها، والتي قُدمت في السنة الماضية إلى اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة.

واسمحوا لي أن أضع أمامكم اعتبارات وفدي فيما يتعلق ببعض التوصيات التي طرحها الأمين العام في تقريره، ولا سيما التوصيات المتعلقة بصورة مباشرة بمجلس الأمن.

النقطة الأولى تتعلق بالصلة بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. غالبا ما يتم التمييز بين التدابير على الأجلين القصير والطويل فيما يتصل بمنع نشوب الصراعات. ونرى، أنه ينبغي أن تُبقي أجهزة الأمم المتحدة هذين النوعين من التدابير نصب أعينها. بيد أننا نعتقد أن التدابير الطويلة الأجل تناسب بقدر أكبر التفاعل الفعال بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وينبغي أن تستخدم بصفتها نقطة البداية للنظر بصورة جماعية في تلك التدابير. وما يجول في خاطري بخاصة إعادة بناء المجتمعات في مرحلة ما بعد الصراعات، حينما تستخدم برامج فعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإدماج عنصر مدني في بعثات حفظ السلام لتوسيع مجال التفاعل بين تلك الأجهزة الثلاثة التابعة للأمم المتحدة. ونعرب عن امتناننا لأن الجمعية العامة قد قررت إجراء مناقشة بشأن منع نشوب الصراعات في شهر تموز/يوليه. أما فيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإننا نؤيد اقتراح الأمين العام الذي يفيد بأنه ينبغي تكريس جزء رفيع المستوى من دورته العادية لهذا الموضوع. ومن شأن هذه المناقشات أن تسهم في زيادة مسؤولية كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بتدابير منع نشوب الصراعات.

والخطوة الثانية تتعلق بالدور الذي يقوم به الأمين العام. فالتدابير القصيرة الأجل من قبيل الدبلوماسية الوقائية، وبعثات تقصي الحقائق وإعداد وتقديم التقارير عن الأوضاع الإقليمية، توفر جميعها تربة خصبة لنمو العلاقات بين مجلس الأمن والأمانة العامة. ونود أن نبرز نية الأمين العام تقديم تقارير إقليمية دورية للمجلس بشأن حالات الصراع. ونعتقد أن هذه التقارير يمكن أن تكون مفيدة إذا ما توافقت مع استراتيجيات المنع ولا سيما في المناطق المعرضة للخطر. ونود أن نسلط الضوء، بوجه خاص، على البعثة المشتركة بين الوكالات التي أوفدت في آذار/مارس إلى غرب أفريقيا.

ونحن نرى أن تلك البعثة يمكن أن تشكل نموذجا لنهج إقليمي أو دون إقليمي للوقاية بغية معالجة حالات أخرى في تلك القارة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية الأخرى.

ويرى وفدي أن تقرير البعثة لم تتم دراسته الآن بصورة واسعة من مجلس الأمن؛ ويجب أن يدرس بتعمق أكثر بغية تشجيع وتعزيز الحوار الذي ظل يجريه مجلس الأمن لبعض الوقت مع أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ونقطتي الثالثة تتعلق ببعثات حفظ الأمن التابعة لمجلس الأمن لمنع نشوب الصراعات. وقد ظل مجلس الأمن يستعمل هذا النوع من البعثات لتوجيه الجهود الرامية إلى إحلال السلام في حالات الصراع أو الإسهام في استعادة السلام في حالات ما بعد الصراع. واستخدام تلك البعثات في منع نشوب الصراعات، كما يقترح الأمين العام، سيجعل من الضروري توضيح هذا الهدف من حيث مرجعية البعثة، وربما لوضع ترتيبات مالية جديدة في دعم هذا النوع من البعثات. وقد أنشئت بعض وكالات الأمم المتحدة على ما يبدو كمنظومة ملائمة لتمويل تكاليف البعثات تعتمد على مستوى الدخل المقدم من البلدان المشاركة.

وأخيرا، تتعلق نقطتنا الرابعة بوضع ترتيبات في إطار مجلس الأمن للنظر في الحالات التي يكون فيها منع نشوب الصراعات هو موضع النزاع. ويقترح الأمين العام على المجلس إنشاء جهاز فرعي، أو فريق عامل غير رسمي أو آلية أخرى للنظر في اتخاذ تدابير وقائية في حالات معينة. ولكي يبقى مجلس الأمن ملما بهذه المسائل، فإنه يعتمد اليوم على العروض التي يقدمها الأمين العام أو ممثلوه أو على السلطة التقديرية لأعضاء المنظمة لاسترعاء انتباه مجلس الأمن إلى التهديدات المحتملة للسلم. وينبغي أن نستكشف بعناية أكثر جدوى تناول موضوع ما على مستوى الخبراء حين يكون هذا الموضوع أساسا موضوعا سياسيا.

وأحد الأهداف الرئيسية لهذه المناقشة، كما قلنا، هو تشجيع ثقافة الوقاية. ومثلما تستجيب مختلف الجماعات البشرية للأخطار الطبيعية باعتماد استراتيجيات لمنع وقوع الكوارث، ينبغي لها أن تعي باهتمام بالتوترات الأساسية التي تهدد السلم وينبغي أن تنشئ آليات لمنع نشوب الصراعات. وإن جذور واقع كل أمة يمكن أن تجعل الأمم المتحدة قادرة على النجاح في تعزيز المصلحة المتمثلة في وجود ثقافة وقائية. ولذا فقد أحطنا علما مع الاهتمام الكبير بالمبادئ الـ ١٠ الواردة في الفقرة ١٦٩، التي يرى الأمين العام أنها ينبغي أن ترشد الأمم المتحدة في هذه الحقبة. ونحن نتفق معه على أنه ربما حان الوقت لاعتماد إعلان مبادئ قوي لإرشاد الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في ترسيخ ثقافة للوقاية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كولومبيا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يسعدني أن أراكم، سيدي، معالي وزير خارجية بنغلاديش، تترأسون مداولات مجلس الأمن. وإن وجودكم هنا اليوم يعكس بوضوح التزام بنغلاديش بغرس ثقافة السلام واللاعنف في الشؤون الدولية. وأود أيضا أن أشكركم على كلماتكم الرقيقة الموجهة إلى بلدي، جامايكا، وإلى وزير خارجيتنا، معالي الأونرابل السيد بول روبرتسون.

واسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدي لنائبة الأمين العام لويس فريشيت على بيانها الهام وعرضها لتقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة.

ونعرب عن ترحيبنا بهذه الاستجابة الشاملة للمناقشة المعقودة في تموز/يوليه الماضي، خلال رئاسة جامايكا، التي استعرض فيها مجلس الأمن الأبعاد المعقدة لأسباب

الصراعات المسلحة ولمنع نشوبها مما أدى إلى اعتماد البيان الرئاسي الذي يدعو الأمين العام إلى تقديم تقرير يتضمن تحليلا وتوصيات بشأن المبادرات التي تقدم في إطار الأمم المتحدة.

ومن الواضح أن تقرير الأمين العام يحمل بوضوح التزامه هو نفسه بتعزيز ثقافة الوقاية في إطار منظومة الأمم المتحدة وبين الدول الأعضاء. ولا يكتفي التقرير بتسليط الضوء على أدوار الجهات الفاعلة الرئيسية في منع نشوب الصراعات في إطار منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في أطر الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها وكذلك مؤسسات بريتون وودز، ولكنه يحدد أيضا بصورة صائبة الأدوار الهامة التي لا غنى عنها للحكومات الوطنية، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، وغير ذلك من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ويوفر التقرير تحليلات وتوصيات ينبغي أن ترشد مجلس الأمن في تنفيذ مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويرفع تقرير الأمين العام من شأن المبدأ القائم على أن اتجاه العمل في التعامل مع الصراعات المحتملة بدلا من الاستجابة للصراعات بعد وقوعها يمثل ولاية أساسية للأمم المتحدة، مع اضطلاع مجلس الأمن بدور أساسي في ذلك.

وقد درسنا في عدد من المناسبات الأسباب الجذرية للصراعات الفتاكة وكيف تكشف عن نفسها في نهاية المطاف في اندلاع الحرب، متسببة في الموت والمعاناة والدمار الاقتصادي. ولكن الشيء الذي لم نحدده هو الوسائل اللازمة لإشراك المجتمع الدولي في منع هذه الأسباب من أن تتحول إلى صراعات مهلكة. والتجارب التي مرت بها رواندا وسربرينيتسا والعديد من الصراعات الأخرى حول العالم ينبغي أن تكون قد وفرت لدينا الإرادة السياسية وقوة الدفع لمنع نشوب الصراعات. ولكن ما زال علينا أن نجيب على الأسئلة التي وجهها الأمين العام: لماذا لا يزال منع نشوب الصراعات نادر الممارسة، ولماذا نفشل في أغلب الأحيان عندما تكون هناك إمكانية واضحة لنجاح استراتيجية وقائية؟

ووفدي يحدوه الأمل في أن تدعم نتيجة مناقشة اليوم والمناقشة التالية في الجمعية العامة تحقيق الهدف المتمثل في جعل الوقاية قاعدة بدلا من أن تكون استثناء في منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

ويتضمن تقرير الأمين العام عددا من التوصيات الهامة الموجهة إلى أجزاء عديدة من منظومة الأمم المتحدة. ويجب على مجلس الأمن أن ينظر بجدية في تلك التوصيات الخاصة بمسؤولياته ويجب أن يتعهد بالتعاون مع الأجهزة الأخرى على تنفيذها. وقد حثنا الأمين العام على إبداء الإرادة السياسية اللازمة لتحمل مسؤولياتنا في دعم الأمم المتحدة في الاضطلاع بعمل وقائي فعال.

وفي حين أنه ليس في استطاعتي أن أسهب في الحديث عن التوصيات الواردة في التقرير، فإنني سأسلط الضوء على تلك المتصلة بالمجال الذي يتعين على مجلس الأمن القيام فيه بدور أساسي في منع نشوب الصراعات المسلحة.

أولا، لقد أعلن الأمين العام عن عزمه على تقديم تقارير دورية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي إلى مجلس الأمن بشأن الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، ويعتبر تقديم مقترحات فيما يتعلق بكيفية مواجهة مجلس الأمن لهذه الأخطار خطوة أولى هامة في العملية. ويتحتم على الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن على ما يحتاج إلى العلم به حتى يتسنى للمجلس أن يصيغ استجابات ذات معنى وفعالة.

والعمل بشكل متضافر وتعاوني مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل إعداد هذه التقارير

سيمكننا من الاستفادة من المنظورات الفريدة لتلك المنظمات. ونؤيد أيضا الفكرة الداعية إلى أن ينظر مجلس الأمن في استخدام دعم الخبراء من عدة اختصاصات في بعثات تقصي الحقائق في مناطق الصراع المحتملة، وإنشاء آليات جديدة لمناقشة تدابير منع نشوب الصراعات على أساس تقارير الأمين العام والبعثات.

وثانيا، تؤيد جامايكا الخطوات التي اقترحها الأمين العام لتعزيز دوره الوقائي التقليدي فيما يتعلق بما يلي: زيادة استخدام بعثات الأمم المتحدة المتعددة الاختصاصات لتقصي الحقائق وبناء الثقة؛ وتطوير استراتيجيات وقاية إقليمية بالتعاون مع الشركاء الإقليميين ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، بما في ذلك إمكانية إنشاء مكاتب اتصال مع المنظمات الإقليمية؛ واستخدام الشخصيات المرموقة للمشورة والعمل دعما للوقاية من الصراعات المسلحة وتسويتها؛ وقاعدة تحسين قدرات وموارد العمل الوقائي في الأمانة العامة. ويجب أن تنظر الهيئات المعنية في مسألة قاعدة قدرات الأمانة العامة ومواردها، ويجب النظر إلى مطالبة الأمين العام بإنشاء وحدة للسياسة والتحليل على مستوى منظومة الأمم المتحدة،على أنها مسألة ذات أولوية. والإنذار المبكر شرط مسبق للوقاية الفعالة من الصراع، وينبغي أن تتوفر للأمانة العامة القدرة على الاضطلاع بمسؤولياتها في هذا المجال.

وثالثا، تؤيد جامايكا مناقشة المجلس لاستخدام النشر الوقائي قبل نشوب الصراعات واستخدام هذه الاستراتيجية عندما يكون ذلك مناسبا. وفي مثل هذه البعثات التي استخدمت في الماضي، أثبتت الأمم المتحدة نجاحها في منع نشوب الصراعات المسلحة.

ورابعا، نؤيد الرأي القائل إنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدرج عناصر بناء السلام في عمليات حفظ السلام. وكما سبق وذكرنا في الماضي، فإن بناء السلام أداة هامة في الوقاية من الصراع، يمكن أن تستخدم قبل، أو أثناء أو بعد نشوب الصراع، حسب الاقتضاء.

وخامسا، تؤيد جامايكا تماما الرأي الذي مفاده أن اعتماد المجتمع الدولي تدابير لمنع إساءة الاستخدام أو النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة أمر على جانب كبير من الأهمية في منع نشوب الصراعات المسلحة. وفي هذا السياق، نؤيد الجهود الرامية إلى التصدي للمشكلات التي يتسبب فيها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونتطلع إلى اتخاذ إجراءات مفيدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي سيعقد في تموز/يوليه. وفي نفس المجال، نؤيد أيضا إدراج مجلس الأمن لعناصر تجريد المتحاربين من السلاح، وتسريحهم وإعادة إدماجهم في ولايات حفظ السلام للأمم المتحدة، ونحث على الدعم الكامل لمثل هذه البرامج.

وسادسا، نؤيد الدعوة إلى لتصدي لاحتياجات الأطفال والمراهقين بوصفها إحدى التدابير طويلة الأجل لمنع نشوب الصراعات المسلحة، بما في ذلك نشر مستشارين لحماية الأطفال في عمليات حفظ السلام، ونؤيد السياسات والموارد التي تستهدف تلبية احتياجات الأطفال، بما في ذلك المراهقين، في حالات الصراع المحتمل. وجامايكا ستشارك بشكل كامل في معالجة العديد من هذه المسائل أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالأطفال، التي ستعقد في أيلول/سبتمبر.

وسابعا، وكما يذكرنا الأمين العام وبحق، فقد سبق واتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يهدف إلى إيلاء اهتمام أكبر للمنظور الجنساني في جهوده للوقاية من الصراعات المسلحة وبناء السلام. وبينما أحرز قدر من

التقدم، فلا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به. وتؤيد جامايكا تماما زيادة الجهود لإعمال القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالكامل، ونتطلع إلى خطة العمل التي يعكف على إعدادها فرقة العمل التابعة للأمين العام والمعنية بالمرأة والسلم والأمن.

إننا نواجه تحديا مستمرا بتزايد عدد الصراعات الفتاكة، التي تهدد السلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى الرفاه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع العالمي. وقدرة المجتمع الدولي على تخفيف معاناة الأغلبية الساحقة من المتأثرين بهذه الصراعات تواجه قيودا شديدة. والتكلفة العالية لحفظ السلام وإعادة البناء في حالات ما بعد الصراع تؤيد وبقوة تصدي تدابير منع الصراع وبناء السلام للأسباب الجذرية للصراعات الفتاكة. وتستنفد هذه التكاليف بالفعل الموارد الشحيحة المتوفرة للمجتمع الدولي من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نموا. ويؤكد الأمين العام في تقريره الرأي القائل إن الفقر، وإن لم يكن في حد ذاته من الأسباب الجذرية للصراعات العنيفة، إلا أنه يولد الصراع، وليس للتنمية المستدامة المنصفة دور هام في منع نشوب الصراع المسلح. ويذكرنا الأمين العام أيضا بأن التنمية لا يمكن أن تتم في حالات الصراع.

وأخيرا، يؤيد وفد بلادي اجتماع مجلس الأمن على المستوى الوزاري، كما يطلب البيان الرئاسي الوارد في الوثيقة S/PRST/2000/25، بغية اتخاذ التدابير المناسبة للنهوض بدور المجلس في منع نشوب الصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة جامايكا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إليّ.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أنا أيضا أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، في مجلس الأمن اليوم، وتخصيص بعض وقتكم لهذه الجلسة الهامة. فهذا الموضوع يكتسب أهمية كبرى بالنسبة لجميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة. وأود بصفة خاصة أن أشكر الأمين العام والسيدة نائبة الأمين العام على جهودهما من أجل انتقال هذه المنظمة من رد الفعل إزاء الأزمات إلى النظر فيما إذا كان بوسعنا القيام بعمل أفضل من أجل منع اندلاعها. وأمامنا اليوم تقرير متعمق الفكر؛ وهو يقدم لنا عناصر عديدة للنظر فيها مستقبلا ونحن نتعامل مع هذا الموضوع الهام.

وأود أن أسترعي اهتمامكم بشكل خاص إلى ملاحظة الأمين العام ومفادها أن المسؤولية الأساسية عن منع نشوب الصراع تقع على عاتق الحكومات الوطنية، مع قيام المجتمع المدني بدور هام. ويتمثل الدور الرئيسي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في دعم الجهود الوطنية لمنع الصراع والمساعدة في بناء القدرة الوطنية في هذا الميدان.

وأعتقد أنه ربما كان من أهم الخدمات التي يوفرها تقرير الأمين العام، أنه بينما يستعرض التقرير الآليات والمؤسسات المتوفرة للمساعدة في منع نشوب الصراعات المسلحة، فإنه يبرز حقيقة الحاجة إلى القيادة والإرادة السياسية عند التصدي للأزمات. ومهمتنا تتمثل في إيجاد السبل لدعم المنع، وإن كانت الحاجة الأساسية في معظم الأزمات، إن لم تكن كلها، أن يقوم أحد - أي طرف أو ما شابه ذلك، أو الأمين العام أو منظمة إقليمية - بتصدر الجهود. فبهذه القيادة، يصبح السؤال كيف يمكن لمجلس الأمن، والأمم المتحدة، والجمعية العامة والهيئات الأخرى للأمم المتحدة أن تدعم ذلك الزخم وتلك المبادرة لمنع نشوب الصراع.

وفي ذلك الصدد، تتجلى فائدة التقرير في توضيحه لكيفية قيام شتى هيئات منظومة الأمم المتحدة بتحسين التعاون والتنسيق فيما بينها. ونحن نوافق تماما على أن لكل من الأمين العام، ومجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس

الاقتصادي والاجتماعي، ومحكمة العدل الدولية ومختلف هيئات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة دورا يؤديه. ومن الضروري كذلك – وهذا ما يحدث بشكل متزايد، ويسرني أن أقول ذلك – أن تحسن شتى هيئات منظومة الأمم المتحدة الاتصالات فيما بينها لتكوين شراكات جديدة. غير أننا شاهدنا مرارا وتكرارا في عملنا خلال العام الماضي كيف أن ذلك لا يحدث أحيانا. وعلينا أن نعيد التزامنا – نحن جميعا، كأعضاء في الأمم المتحدة وليس بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن فحسب – بإزالة العقبات أمام الاتصالات بيننا والمواقف الخاطئة التي تحول دون اتصال هيئات الأمم المتحدة ومؤسساتها بعضها ببعض والتعاون فيما بينها.

ونحن نؤيد بقوة التوصية بأن يستفيد مجلس الأمن والجمعية العامة استفادة كاملة من المعلومات والتحليلات التي توفرها الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان الأخرى، وكذلك المنظمات غير الحكومية، بغية تحديد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقيام بعمل مبكر. وفي رأينا أن هذا ينبغي أن يكون عنصرا أساسيا في محاولة معالجة الأزمة؛ ونحن نشهد أهمية ذلك الآن في بقاع شتى من العالم. وبوسعنا أن ندعم ذلك على نحو أفضل.

إن مجلس الأمن يتحرك بالفعل صوب العديد من توصيات الأمين العام، وأعتقد أننا حسننا عملنا في العام الماضي. لقد استقى أعضاء المجلس في السنوات الأخيرة النصح والمعلومات من موظفي الأمم المتحدة المسؤولين عن حماية الأطفال في الصراع، ومنع الإيدز، والاستجابة الإنسانية، دعما لعملهم المكلفين به في صون السلم والأمن الدوليين.

وأعتقد أن المجلس سيستفيد بشكل أكبر من الخبرة والتجربة المكتسبتين في كل أنحاء منظومة الأمم المتحدة – وأعلم أن وفدي بالتأكيد يفعل ذلك – وهذا ما نفعله على نحو متزايد.

وأريد بصفة خاصة أن أشيد بالتزام الأمين العام نحو تعزيز دوره هو شخصيا في منع نشوب الصراعات من خلال أربع مبادرات هامة. إنه يقترح إرسال المزيد من بعثات تقصي الحقائق وبناء الثقة إلى المناطق المتقلقلة، وإقامة علاقات بين الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين، والسعي لمساعدة أفرقة من الشخصيات البارزة لمنع نشوب الصراعات، وتحسين القدرة داخل الأمانة العامة لدعم منع نشوب الصراعات. كل هذه تحظى بدعمنا القوي، وهذا يعيدنا إلى النقطة التي تناولتها في البداية بشأن الحاجة إلى القيادة.

كذلك نشيد باعتراف الأمين العام بالدور الهام الذي يجب أن يؤديه المجتمع المدني والمؤسسات الاقتصادية الخاصة في منع نشوب الصراعات. ففي المناطق المتقلقلة التي يحتمل نشوب الصراع فيها، لا غنى عن أنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية، سواء في جهود الإغاثة أو في الجهود الرامية إلى إنشاء مؤسسات سياسية واقتصادية. هذا عائق آخر نحتاج إلى التغلب عليه. وببساطة لا يمكننا أن نتوقع حدوث تقدم وتنمية اقتصاديتين بدون مشاركة الكيانات الخاصة والمنظمات غير الحكومية.

وتعقيباتي هذه ليست بأي حال استعراضا كاملا للنصح والتوصيات التي يقدمها هذا التقرير ذي الفكر المتعمق. وسيحتاج هذا المجلس وأجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة إلى الوقت لتقييمه والوقت للعمل على استيعاب التفاصيل والتوصيات. إلا أنه أساس جيد – بل في الحقيقة أساس ممتاز – للمضي قدما. ونأمل أن يتم استخدامه في وضع وسائل أفضل لمنع نشوب الصراعات والبناء على التقدم الذي نحرزه بالفعل. وهدفنا هو أن نصبح أقل حاجة إلى المداخلات أو بعثات حفظ السلام أو جهود الإغاثة الإنسانية المكثفة في المستقبل. إننا نحرز تقدما، ولكني أريد

التنويه مرة أخرى بالحاجة إلى قيادة وإرادة للعمل قبل الأزمات بدلاً من العمل بعدها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): السيد الوزير، إنه شيء طيب جداً أن نراكم هنا اليوم، وأنا أتذكر تماما زيارتكم أثناء رئاسة بنغلاديش السابقة لمجلس الأمن. إنه من دواعي سرورنا بالفعل أن تكون معنا مرة أخرى. وكذلك أود أن أشكر نائبة الأمين العام على عرضها لتقرير هام وشامل جداً مقدم من الأمانة العامة.

دعوني أسترعي الانتباه أيضا إلى حقيقة أن ممثل السويد سيتكلم في وقت لاحق في هذه المناقشة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأنا أؤيد الملاحظات التي سيستمع إليها المجلس منه.

إننا ممتنون للتقرير الشامل والقادح لزناد الفكر المطروح أمامنا اليوم. ولقد آن الأوان لترجمة بلاغة منع نشوب الصراعات إلى عمل ملموس. إننا نوافق بقوة على دعوة الأمين العام لانتقال المجتمع الدولي من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع. ينبغي أن يكون المنع حجر الزاوية في نظام الأمم المتحدة للأمن الجماعي في القرن الواحد والعشرين.

أي تقييم للصراع يجب أن يتضمن المتغيرات السياسية والاجتماعية – الاقتصادية والإنمائية وثيقة الصلة بذلك الصراع. ويجب أن يعالج العمل الوقائي أسبابه الجذرية بدلاً من أعراضه. ولذلك نؤيد بشدة الصلة التي يقيمها التقرير بين منع نشوب الصراعات والتنمية المستدامة. إن الصراع والتنمية المستدامة عاملان ينفي أحدهما الآخر: وعبر الزمن يقوض أحدهما الآخر حتماً. لابد أن يكون هدفنا ضمان أن تنتصر التنمية المستدامة – وليس الصراع. إن جهودنا الجماعية للوفاء بأهداف التنمية الدولية والالتزامات الأخرى التي حددها إعلان قمة الألفية هي إسهام هام في معالجة الأسباب الجذرية للصراع.

إن هيئات الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة عناصر هامة فاعلة في منع نشوب الصراعات، بالإضافة إلى الأمانة العامة، وأود هنا الموافقة على النقطة التي أثارها ببلاغة توا السفير كننغهام. إننا نؤيد بقوة التوصية ١٠ في تقرير الأمين العام، التي تشجع إداريي صناديق وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على النظر في أفضل السبل لدمج منع نشوب الصراعات في أنشطتها المختلفة. وسيكون هذا إسهاما هاما في نشر مناهج منع نشوب الصراعات في عملها.

ونتفق أيضاً على تقييم التقرير بأن الأمم المتحدة لن تكون دائما العنصر الفاعل الأصلح لتولي القيادة. وعندما تكون هي الأصلح لذلك يكون التحدي، كما يحدده الأمين العام بشكل صائب، في حشد القدرة الجماعية الكامنة لمنظومة الأمم المتحدة بتماسك وتركيز أكبر. هذا مجال هام بصراحة، لا بد أن نعمل فيه، بشكل أفضل. والتفاعل الأفضل بشأن منع نشوب الصراعات بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي سيكون بداية جيدة مثلما أوصى بذلك الأمين العام.

لهذا السبب اقترحت المملكة المتحدة، خلال رئاستنا لمجلس الأمن في نيسان/أبريل الماضي، وبالنظر للحاجة إلى التماسك والتنسيق، عقد جلسة مشتركة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمناقشة تلك القضايا. ولا ينبغي أن تغيب عن بالنا القدرة التي يمكن لهذا التعاون أن يفجرها. ونشجع أيضا بقوة على تعاون نظامي أكثر بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومع جهات فاعلة دولية أخرى. هذا أمر حيوي إذا أردنا استخدام الموارد النادرة على النحو الأكثر فاعلية. وهناك على سبيل المثال –

كما يعلم كل الجالسين حول هذه الطاولة أكثر من معظم الآخرين – حاجة ماسة إلى التحسن في صياغة برامج فعالة وبموارد ملائمة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

وكما يقول الأمين العام، تحتاج الأمم المتحدة إلى العمل مع الشركاء الإقليميين وتعزيز قدراقم. لقد كان هذا استنتاجا رئيسيا للعديد من مناقشات المجلس التي جرت مؤخرا بشأن منع نشوب الصراعات وبناء السلام. ونحن حريصون على أن نرى تنفيذ ذلك بطرق ملموسة وعملية. وتتطلب استراتيجيات المنع الفعالة تعاون الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية. إن استخدام أفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية، مثل زيارة فريق العمل الأخيرة إلى غرب أفريقيا، توفر الفرص لإدماج جهود الأمم المتحدة مع جهود المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ونرحب أيضاً باعتزام الأمين العام تقديم تقارير دورية إقليمية أو دون إقليمية إلى مجلس الأمن بشأن تهديدات السلم والأمن الدوليين ونتفق مع رأيه بأن هذا النهج سيساعد في تعزيز السيادة وليس الانتقاص منها. وهناك منطق قوي في وصف التقرير لمنع نشوب الصراعات على أنها:

”أفضل حماية لمواطني [دولة] ضد التدخل الخارجي غير المقبول“ (S/2001/574 الفقرة ١٦٨).

ولكن بالرغم من احترام الولايات المؤسسية يجب أن نكيف جهودنا مع المشكلة القائمة. وفي مناطق معينة، قد لا تكون هناك منظمات رسمية للتشاور معها ولكن بدلا من ذلك هناك تجمعات لبلدان تشكلت بموجب ترتيبات مخصصة غير رسمية . ونعتقد أن الأمم المتحدة بحاجة لأن تكون أكثر ابتكارا في إيجاد السبل للعمل مع هذه الجماعات غير الرسمية. وسوف تتعزز فعالية هذه الاستراتيجيات بدرجة أكبر إذا سلك المجتمع المدني والقطاع الخاص المنحى ذاته. ولذلك نؤيد نداء الأمين العام إلى القطاع الخاص من أجل اعتماد ممارسات مسؤولة اجتماعيا تستهدف منع نشوب الصراعات بدلاً من إثارتها.

وتشير الفقرة ٥٥ في التقرير إلى البعثة المشتركة بين الوكالات المعنية إلى غرب أفريقيا، التي ذكرتها من قبل. وتوصي تلك الفقرة من بين أمور أخرى، بإنشاء مكتب للأمم المتحدة في غرب أفريقيا يرأسه ممثل خاص جديد. نحن نؤيد هذه الفكرة ولكننا نحتاج إلى توضيح بشأن مجالات رئيسية معينة. وعلى سبيل المثال، سنرحب بتوضيح لدور وولاية هذا المكتب مقارنة بدور وولاية الممثل الخاص الآخر للأمين العام في المنطقة، ودور وولاية مكاتب بناء السلام بعد الصراع والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة المتواجدة هناك أيضاً. وفي هذا الصدد، نشجع على توثيق الروابط بين المقر وبين أفرقة الأمم المتحدة القطرية العاملة في الميدان.

ونتفق مع التوصيات من ٥ إلى ٧ من التقرير على أهمية الدور الذي تؤديه محكمة العدل الدولية في منع الصراعات وفي تسوية النزاعات بطريقة سلمية. وتقبل المملكة المتحدة منذ سنين عديدة الاختصاص الإلزامي للمحكمة الدولية. ونحث الدول الأعضاء في المنظمة على اتخاذ هذه الخطوة إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

ونرحب كذلك بفحوى التوصية ٩ وبعزم الأمين العام على تعزيز الدور الوقائي الذي جرت العادة على أن يضطلع به مكتبه. ونشجعه على تطوير الجهود التي يبذلها في مجال الدبلوماسية الوقائية وتعزيزها بالطرق التي يُجملها التقرير. ونحن على استعداد لمساندته في ذلك المسعى.

وختاماً، يتضمن التقرير نداء موجهاً إلى الجهات المانحة لكي تزيد من تدفق المساعدات الإنمائية المقدمة إلى البلدان النامية. وقد كانت المملكة المتحدة على مدى

السنوات القليلة الماضية من البلدان القليلة التي زادت مواردها المخصصة للمساعدة الإنمائية زيادة ملموسة.

ونؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للنهوض بالتوصيات المبينة في هذا التقرير تأييداً تاماً. فهذا أمر هام، ولهذا السبب أسهبت أكثر من عادتي في الحديث عنه. وسنواصل الاشتراك مع الأمانة العامة والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة في التماس الطرق إليه. فبخفض مستوى الصراعات وحدّتها نعزز احتمالات التنمية والحد من الفقر على الصعيد العالمي. وهذا هدف ينبغي أن نوجه جهودنا جميعاً صوب تحقيقه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني يا سيدي بعودتكم إلى نيويورك لترأسوا هذه المناقشة المفتوحة الهامة لمجلس الأمن. وأعرب أيضاً عن امتناني للأمين العام على تقريره، وللسيدة فريشيت، نائبة الأمين العام، على البيان الذي أدلت به.

ويتسم تقرير الأمين العام بالشمول. فقد زودنا بتحليل تفصيلي للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات. وهو بذلك يوفر لمجلس الأمن والجمعية العامة وغيرهما من أجهزة الأمم المتحدة أساساً ممتازاً للنظر في هذا الموضوع واتخاذ الإجراءات ذات الصلة.

ويؤكد التقرير من جديد أن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لاتقاء الصراعات يجب أن تتفق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وأن النجاح في منع نشوب الصراعات يتوقف على موافقة الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة الوطنية الرئيسية الأخرى ودعمها. وهذه مبادئ ومبادئ توجيهية من الأهمية بمكان ويلزم أن تتبعها الأمم المتحدة في عملها المتصل باتقاء الصراعات. وإني على ثقة من أن الأعضاء سيتكوّن لديهم من خلال النظر في هذا التقرير فهم أفضل لدور الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات.

ويمكن التماس الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة في العالم اليوم في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والدينية البالغة التعقيد، فضلاً عن المشاكل القَبَلية والإقليمية الموروثة عن الاستعمار. ويجب لذلك أن يعالج منع نشوب الصراعات كلاً من أعراض المرض وأسبابه. ويتعين أن تلائم استراتيجيات المنع احتياجات مختلف المناطق والبلدان والظروف المتعلقة بالنزاعات المعنيّة.

وقد شهدنا في أعقاب الحرب الباردة زيادة في الصراعات المسلحة التي تنشب داخل نطاق الدول، ولا سيما الصراعات بين الفئات العرقية المختلفة. فثمة صراعات عرقية في الشرق الأوسط وفي البلقان وفي منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، وتتفاقم هذه الصراعات أحياناً بفعل النزاعات الدينية. وبما أن الغالبية العظمى من بلدان العالم تتسم بالتعدد العرقي والتعدد الديني، فإن تحقيق الوحدة والوئام على الصعيد الوطني، بما في ذلك المساواة في المعاملة والتعايش بين الأديان، هو أهم شرط للاستقرار الاجتماعي والتنمية. أما الزيادات التي تطرأ على التوتر العرقي والنزاعات الدينية فلن ينجم عنها سوى الفتنة والكساد الاقتصادي والاجتماعي في البلدان والمناطق المعنية.

ويلزم من منطلق منع نشوب الصراعات الدعوة إلى المساواة والوئام وتبادل المصالح على الصعيد الوطني. ويلزم على وجه الخصوص أن تُكفل للأقليات المساواة في الوضع وفي التمتع بحق المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للبلد. بل يلزم أيضاً، عند الاقتضاء، إيلاء معاملة تفضيلية للأقليات وتشجيعها على المشاركة في إدارة الدولة. كما أن الدعوة إلى الاحترام المتبادل بين مختلف الأديان، وإلى التسامح والوفاق، ضرورية لأغراض تعزيز الحرية الدينية.

فالمجتمع الدولي أسرة كبيرة مكونة من مختلف البلدان. ومن المهم في مجال منع نشوب الصراعات التشديد على انتهاج الديمقراطية في العلاقات بين الدول. ونظراً لأن البلدان تختلف في نظمها الاجتماعية ومذاهبها الفكرية ومنظوماتها القيمية ومعتقداتها الدينية، فإن من الأمور الضرورية في العلاقات الدولية التقيد الصارم بالمبادئ الأساسية المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والمساواة، والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي.

ويلزم للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً كبيراً في إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات فيما بين الدول. ففيما يتعلق بحالة الشرق الأوسط، والبلقان، ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، فضلاً عن غيرها من البلدان والمناطق التي توجد فيها صراعات في الوقت الراهن، لو تسنى للأطراف المعنية أن تمتثل للمعايير الأساسية التي تنظم العلاقات بين الدول، لأمكن تسوية صراعاتها على وجه السرعة ولأمكن الحيلولة دون اندلاع صراعات جديدة.

وقد عقد زعماء الصين والاتحاد الروسي وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان مؤخراً اجتماعاً ناجحاً في شنغهاي. وأنشأوا منظمة في شنغهاي تمثل نموذجاً جديداً للتعاون الإقليمي من خصائصه المبادرات المشتركة من كل من الدول الكبيرة والصغيرة، ووضع الأمن في المرتبة العليا من الأولوية، والمنفعة المتبادلة والتعاضد. وتشدد روح شنغهاي الجاري تعزيزها بهذا الشكل على الثقة فيما بين الدول وعلى المنفعة المتبادلة والمساواة والتشاور واحترام التعددية في الحضارة والتنمية المشتركة. وهذه أيضاً من المبادرات الهامة في مجال إنشاء الآليات الإقليمية لاتقاء الصراعات بغية مكافحة الإرهاب والانفصال والتطرف، التي تضر بالأمن الإقليمي.

وقد ألحقت الحروب والصراعات المسلحة الجارية في بعض البلدان والمناطق أذى شديداً بأرواح الناس وممتلكاتهم. وبالرغم من أن قدرة الأمم المتحدة ودورها في منع نشوب الصراعات محدودة، كما أشار الأمين العام بحق في تقريره، لا يزال اتقاء الصراعات يمثل بعداً هاماً في صون السلام والأمن الدوليين. كما أنه لا يزال إحدى المهام الرئيسية للأمم المتحدة. والصين مستعدة للإسهام، بالاشتراك مع غيرها من الأعضاء، في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): يشرف وفد بلدي أن يراكم، سيدي الوزير، تترأسون هذا الاجتماع المفتوح لمجلس الأمن. وهذا يؤكد مرة أخرى التزام بنغلاديش الثابت بالسلم وبمنع نشوب الصراعات المسلحة. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على التقرير الرفيع المستوى الذي قدمه إلى المجلس. كما نشكر السيدة فريشيت على بيانها الهام لتقديم هذه الوثيقة.

إن مناقشتنا اليوم هامة للغاية لأنها تتعلق بمنع نشوب الصراعات المسلحة، وهذا موضوع ينقلنا إلى جوهر امتيازات الأمم المتحدة ورسالتها، إلى سبب وجودها وهو حماية الإنسانية من ويلات الحرب والصراعات المسلحة. فبعد ٥٥ عاما من وجود الأمم المتحدة وعند مطلع القرن الحادي والعشرين، لا يزال منع نشوب الصراعات المسلحة موضوعا ساخنا. إنها الأداة التي لا غنى عنها لذلك المنع، تنعم اليوم بثروة من التجارب التي ستمكنها من تحسين دورها لتستجيب على نحو أفضل لمتطلبات العالم المتحضر.

لقد قام مجلس الأمن بالفعل بدراسة متأنية لمسألة المنع، التي خصص لها بيانين رئاسيين. وتناول أيضا الموضوع في نصوص أخرى تؤكد مجالات ذات صلة مثل بناء السلام،

الذي خصص له، في جملة أمور، البيان الرئاسي الذي صدر في شباط/فبراير، خلال الرئاسة التونسية، في إطار موضوع "بناء السلام: نحو نهج شامل".

واليوم، هناك وعي حقيقي في مجلس الأمن، وفي منظومة الأمم المتحدة، وفي المجتمع الدولي بأسره، بالحاجة إلى إحداث تغيير حقيقي في منظور دور المنع، وفي تفهم مكانه الصحيح في صون السلم والأمن بأوسع معانيهما.

إن مجلس الأمن نشط بشكل مكثف في مجال المنع، وعلى وجه الخصوص في مجال إنشاء عمليات حفظ سلام، وهي عمليات وقائية من الطراز الأول. والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يمارسان أيضا امتيازاتهما في هذا المجال كل في إطاره. ونحن نشعر بالامتنان إذ نرى أن التقرير موجه أيضا إلى الجمعية العامة، لأنه يتناول الكثير من شواغل تلك الهيئة.

والأمين العام، منذ تولى مسؤولياته السامية في سُدة المنظمة، عزز منع الصراعات وجعله مظهرا بارزا لجهوده من أجل السلام، وحدد مبدأ ضرورة التقدم من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة منع الصراعات المسلحة. وطوال السنوات القليلة الماضية، بذلت عناصر فاعلة أخرى في إطار الأمم المتحدة وخارجها جهودا في هذا الاتجاه. ومن الواضح الآن أن الوقت قد حان لوضع استراتيجية شاملة متماسكة تمكن المجتمع الدولي من جعل منع نشوب الصراعات عنصرا أساسيا في استراتيجياته وسياساته لصون السلم والأمن الدوليين ولتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بإيجاز، هذا هو الوقت المناسب لاتخاذ خطوة موضوعية لجعل المنع عنصرا مركزيا في المبادرات الدولية من أجل السلام والتنمية.

وفي هذا السياق، يكتسي تقرير الأمين العام أهميته. والتحليل الذي يحتوي عليها تحليل وثيق الصلة بالموضوع وثاقب ويتضمن المبادئ العشرة التي اقترحت لدعم جهود التعزيز والمنع. إن التوصيات ثرية، ومتنوعة، ومفيدة جدا بالتأكيد. وبشكل عام، نحن نؤيدها. والطريق الذي اتبعه نحو الهدف واضح. ولذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يقوم دون تأخير بدراسة دقيقة لهذه الوثيقة. ومع ذلك يجب عليه أن يضع في الاعتبار ضرورة توفر فترة زمنية معقولة حتى تدرس عواصمنا التقرير وتضع مواقفها بتفصيل واضح. ولذلك، فإننا نقترح إنشاء فريق عامل لمجلس الأمن تكون مهمته دراسة التقرير بالتفصيل وطرح مقترحات بشأن القرارات والإجراءات المحددة التي يمكن للمجلس أن يتخذها لمتابعة تقرير الأمين العام.

إن تونس ستشارك مشاركة نشطة في عمل المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى بشأن هذا التقرير. لأن دراسة كل جوانب المنع ينبغي أن تصبح الآن أولوية بالنسبة لنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل تونس على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نتشاطر الكلمات الحارة التي أعرب عنها لكم، سيدي الرئيس، المتكلمون السابقون. ومن دواعي شرفنا العظيم أن يترأس وزير خارجية بنغلاديش عملنا في اجتماع اليوم الهام للغاية. إن بنغلاديش دولة تربطها بروسيا روابط صداقة، وتقوم بدور هام في جهود الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. ونحن نعرب أيضا عن الامتنان لنائبة الأمين العام، السيدة لويز فريشيت، لعرضها تقرير الأمين العام ولتعليقاتها الهامة.

إن اجتماعنا يقود إلى مناقشة هامة ستجرى في الأمم المتحدة بشأن تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة. ونحن ممتنون للغاية له لإعداد هذه الوثيقة الهامة، التي تطرح استراتيجية مدروسة لنهج ينبغي أن تتبعه المنظمة

الدولية الرئيسية في البحث عن إجابات لتحديات الحاضر العديدة والمتنوعة.

إن روسيا تتفق على المضمون الرئيسي للتقرير وتؤيد معظم توصياته. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن الأمين العام توصل إلى نتائج هامة ينبغي أن تشكل أساس النهج الشامل لتسوية الأزمات، بما في ذلك الأزمات الإنسانية. ونحن نشير أساسا إلى النتائج المتعلقة بدور الأمم المتحدة الرئيسي في تعزيز القدرات الوطنية على رد الفعل إزاء الأزمات وبشأن ضرورة موافقة ودعم كل حكومة معنية وعناصرها الفاعلة السياسية الداخلية فيما يتعلق بجهود منع الصراعات وأيضا فيما يتعلق باستصواب توفر الإرادة السياسية من جانب الدول المجاورة والعناصر الفاعلية الإقليمية والبلدان الأخرى.

وقبل أن أذكر اعتبارات محددة بشأن جوهر توصيات التقرير، أود أن أوضح أننا نرى أن من المستصوب أن نحدد أنفسنا الآن فقط في تلك المسائل التي تتصل اتصالا مباشرا بمجلس الأمن. وكما تعلمون، فإن رئيس الجمعية العامة خطط لعقد مناقشة عامة يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه، وفي ذلك الوقت سيتكلم وفد بلدنا عن الجوانب المتبقية من هذه المشكلة.

ونحن نؤيد اقتراح الأمين العام بشأن البحث عن أشكال جديدة للتفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة بما يحقق النفع لمزيد من الفعالية والقدرة الوقتية على منع نشوب الصراعات المسلحة. ونحن نعتقد أن عقد اجتماعات رسمية دورية لمجلس الأمن يمكن أن يتوفر فيها التبادل الصريح لوجهات النظر بشأن البؤر والحالات الساخنة في العالم أحد قنوات الحوار المفيد الذي نأمل أن يكون مثمرا في هذا الشأن.

ونؤيد أيضا الأفكار التي طرحها الأمين العام فيما يتعلق بإعداده تقارير مرحلية عن الأوضاع المسماة بالمناطق المعرضة للخطر. ونعتقد بأن هذه المبادرة تتسم بأهمية استثنائية. وتوافق روسيا أيضا على نهج الأمين العام بإيفاد بعثات لمجلس الأمن من أجل تقصي الحقائق. ونحن مقتنعون بأن هذه البعثات قد أثبتت بالفعل وبصورة متكررة أهميتها وقامت بدور هام في البحث عن الحلول الضرورية.

وفي الوقت نفسه، يخامرنا بعض الشك إزاء استصواب إنشاء هيئات فرعية معينة تابعة لمجلس الأمن لمناقشة منع نشوب الصراعات. ولا نرى ضرورة لإضفاء الطابع المؤسسي على مناقشاتنا.

وفي الختام، أعرب عن الأمل في أن تساعد المناقشات التي سوف تُجرى في شتى تشكيلات الأمم المتحدة بشأن تقرير الأمين العام الشامل في تعزيز فعالية عمل المجتمع الدولي بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد راين (آيرلندا) (تكلم بالانكليزية): يسر آيرلندا بالغ السرور لرؤية أزاد، وزير خارجية بنغلاديش، رئيسا لهذه الجلسة الهامة. ونحن نرحب به بحرارة.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر السيدة فريشيت، نائبة الأمين العام، على بيانها الاستهلالي الهام والشامل.

وسوف تدلي السويد، في وقت لاحق من مناقشة اليوم، ببيان بصفتها رئيسا للاتحاد الأوروبي. وتوافق آيرلندا تماما على ذلك البيان.

التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى هذا المجلس وإلى الجمعية العامة وثيقة لها قيمتها تطرح أفكارا تطلعية تمثل تحديا لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها وللدول الأعضاء. ويوضح التقرير بعبارات إنسانية واقتصادية والجلية لمنع نشوب الصراعات المزايا المتأصلة، فضلا عن النتيجة الطبيعية:

وهي الآثار المدمرة المترتبة على الإخفاق في منع نشوب الصراعات وعلى رد الفعل المتأخر للأوضاع التي تتعرض فيها حياة الناس بالفعل للخطر أو الموت.

ولقد أصاب الأمين العام. فنحن بحاجة إلى قفزة نوعية للتفكير في المنع، والنظر إلى الصراعات من خلال منظار المنع. وتعرب آيرلندا عن سرورها لإتاحة الفرصة لها لمناقشة تقرير الأمين العام هنا اليوم، ونتطلع إلى مناقشة هذا التقرير في الجمعية العامة وفي الأجهزة الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة. ونعتقد بأنه ينبغي النظر إلى التقرير بطريقة عملية وبذهن منفتح. وينبغي ألا ننحرف اليوم وندخل في جدل بشأن الامتيازات التي تتمتع بها شتى أجهزة الأمم المتحدة. بل ينبغي لنا بدلا من ذلك أن نحاول تفنيد ما يستطيع مجلس الأمن أن يفعله بطريقة عملية لتعزيز الأهداف الواردة في تقرير الأمين العام.

وتؤيد آيرلندا الأفكار الرئيسية الواردة في التقرير، والمبادئ التي استند إليها، وبصورة عامة توصياته البالغ عددها ٢٩ توصية. ونود أن ننظر بخاصة في ثلاثة مجالات محددة هي: أولا، العلاقة التكميلية بين منع نشوب الصراعات والتنمية؛ وثانيا، الدور الهام الذي تقوم به المنظمات الإقليمية؛ وثالثا، ضرورة تعزيز التماسك والقدرات في منظومة الأمم المتحدة بشأن منع نشوب الصراعات.

أولا وقبل كل شيء، سوف أتناول العلاقة التكميلية بين منع نشوب الصراعات والتنمية. تقتضي استراتيجية فعالة لمنع نشوب الصراعات اتباع نهج شامل ومتعدد الأبعاد يشمل جوانب منع نشوب الصراعات في الأجل القصير والتنمية في الأجل البعيد، على حد سواء. وحسبما يذكر الأمين العام، لا تستطيع المساعدة الإنمائية بحد ذاتها منع نشوب الصراعات أو إنهاءها، ولكنها تساعد في إيجاد الأوضاع الضرورية لبناء مجتمعات سلمية ومستقرة ومزدهرة.

ونحن نرى أن التعاون الإنمائي الذي يركز على القضاء على الفقر هو أهم أداة قوية لدى المجتمع الدولي لمعالجة الأسباب الجوهرية للصراعات في الأجل البعيد وتعزيز السلام. ولقد طالب الأمين العام بأن تركز المساعدة الإنمائية على تقليل عوامل الخطر الهيكلية. والعامل الرئيسي الذي يشكل خطرا هو الفقر. وثمة قضية أساسية يتعين علينا جميعا أن نعالجها هي انخفاض تدفقات المعونة المقدمة إلى أشد البلدان فقرا. ونردد مطالبة الأمين العام مجتمع المانحين بأن يزيدوا تدفقات المعونة إلى شركائنا في البلدان النامية. وفي مؤتمر قمة الألفية، التزم السيد برتي أهرن، رئيس وزراء آيرلندا، بأن تحقق آيرلندا هدف ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها القومي بحلول سنة ٢٠٠٧. وهذا يعني أننا سوف نزيد ميزانيتنا للمساعدة الإنمائية بمقدار أربعة أضعاف.

وإذا أراد المجتمع الدولي أن يكون صادقا وجادا في منع نشوب الصراعات، يجب علينا أن نؤيد بإخلاص تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي ألا نقول شيئا في هذه القاعة ونتصرف تصرفا مختلفا في أمكنة أخرى. وتود آيرلندا أن ترى أيضا تعزيز التماسك بين المانحين الرئيسيين. ونؤيد بقوة الجهود المبذولة لتعزيز الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة وشركاء آخرين رئيسيين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. وتؤدي مشاركة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مساعدة البلدان النامية على إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر دورا رئيسيا في الجهود المبذولة لمنع نشوب الصراعات في الأجل البعيد. ويمكن أن تقوم الأجهزة الإنمائية التنفيذية التابعة للأمم المتحدة بدور بالغ الأهمية للتخفيف من حدة الفقر ومساعدة الحكومات الشريكة في تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها في مؤتمر قمة الألفية.

إن نجاح منع نشوب الصراعات يعني أنه لا بد لنا أن نعمل عملا وثيقا جنبا إلى جنب مع شركائنا في البلدان النامية قبل نشوب الصراعات وخلالها وبعدها. ومنع نشوب الصراعات يعني أيضا منع إعادة نشوب صراعات خطيرة. وفي ذلك السياق، ينظر بصورة متزايدة إلى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بصفتها جزءا ضروريا من الحل في فترة ما بعد الصراعات. وتؤيد آيرلندا توصية الأمين العام ومفادها أن يقوم مجلس الأمن، حسب الاقتضاء، بإدراج عنصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الولايات التي يكلف بها عمليات حفظ السلام وبناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ومن الأهمية أيضا أن يكون المجلس على دراية بأن تكفل هذه العمليات تضمين بعد التنمية فيها كمسألة طبيعية.

ونوافق أيضا موافقة تامة على ما ذكره الأمين العام ومفاده أن الجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات ينبغي أن تعزز مجموعة واسعة النطاق من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التنمية. ويجب أيضا لاستراتيجيات منع نشوب الصراعات أن تأخذ، في الحسبان، المساواة بين الجنسين، وتؤيد آيرلندا بقوة مطالبة الأمين العام هذا المجلس بأن يولي المزيد من الاهتمام للمناظير الجنسانية فيما يتصل بمنع نشوب الصراعات وبناء السلام.

واسمحوا لي أن أتناول للمرة الثانية الدور الهام الذي تقوم به المنظمات الإقليمية. إن الكثير من الصراعات لا يمكن فصلها عن سياقاتها الإقليمية. ولذلك ينبغي أن يشكل دعم الأطراف الفاعلة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي عنصرا أساسيا في منع نشوب الصراعات. فعلى سبيل المثال، نرحب ترحيبا حارا بما قامت به منظمة الوحدة الأفريقية لتطوير قدرات مؤسسية ملائمة للإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات وما قامت به أيضا ومؤخرا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة لكي يقدم الشركاء الدوليون المزيد من المساعدات والتدريب لتمكين تلك المنظمات والمنظمات الأخرى من الاستفادة من الإنجازات التي حققتها حتى الآن.

وتؤيد آيرلندا قيام الأمم المتحدة وشركائها الإقليميين بتطوير استراتيجيات إقليمية لمنع نشوب الصراعات عن طريق، في جملة أمور، إنشاء مكاتب اتصال تابعة للأمم المتحدة. وثمة إمكانيات هائلة تتحقق بفضل الاجتماعات المنتظمة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ولقد أوصى الأمين العام بتقديم أكبر قدر من الدعم لعمليات متابعة تلك الاجتماعات. وتتفق آيرلندا معه على ذلك.

وترى آيرلندا، بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي، ومساهما منذ فترة طويلة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، قيام تعاون متزايد بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة فيما يعملانه من أجل منع نشوب الصراعات. وتبني ثقافة تقوم على منع نشوب الصراعات، وهو ما أوصانا بها كوفي عنان، الأمين العام، ويكمن بالفعل في صميم النهج الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي. ولقد اعتمد المجلس الأوروبي الذي اجتمع مؤخرا في غوتنبورغ برنامجا للاتحاد الأوروبي لمنع نشوب الصراعات العنيفة. وهذا البرنامج يولي أعلى الأولويات السياسية لدى الاتحاد الأوروبي لتحسين الفعالية والتماسك في هذا المجال.

وتنضم أيرلندا إلى الأمين العام في تسليط الضوء على الإمكانية الوقائية لعمليات حفظ السلام. وقد رأينا جميعا فوائد الانتشار الوقائي، والتكلفة التي ينطوي عليها الأمر عندما يعجز المجتمع الدولي عن النشر الوقائي، أو عندما ينسحب أو ينهي عملية ناجحة جارية.

ونرى، على وجه الخصوص، أن هناك إمكانية لم تستغل في أنشطة حفظ السلام الوقائية التي تضطلع بها

الشرطة المدنية، التي يمكن للنهج الذي تتبعه في ضبط الأمن في المجتمع أن يؤدي دورا هاما في تخفيف التوتر وبناء الثقة.

ويمثل هدف منع نشوب الصراعات اعتبارا هاما في بناء القدرات على إدارة الأزمات في سياق السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية. وترى أيرلندا أن توصيات الأمين العام تتسق اتساقا تاما مع برنامج الاتحاد الأوروبي لمنع نشوب الصراعات العنيفة، الذي يؤكد أن "وضع السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية، منذ البداية، ظل يهدف إلى تعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي على العمل في ميدان بالغ الأهمية لمنع نشوب الصراعات".

وثالثا، أود أن أشدد على الحاجة إلى تعزيز التماسك والقدرة في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات.

وقد حدد الأمين العام بوضوح الحاجة إلى تعزيز التماسك في جهودنا المبذولة لمنع نشوب الصراعات. ووضعت الأمم المتحدة أدوات جديدة هامة لتحسين التماسك من خلال التقييم المشترك للبلدان وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. وساعدت هذه الأدوات الجديدة على تركيز "العدسة البلورية لمنع نشوب الصراعات" بتحديد نهج متماسك للتنمية ومنع نشوب الصراعات بالتعاون مع شركائنا في التنمية على الصعيد القطري، وتحديد أولويات ذلك النهج وتنفيذه.

وقد أقر هذا المجلس الدور الهام الذي يؤديه المنسق المقيم باعتباره يمثل وجود الأمم في الميدان قبل الصراع وأثناءه وبعده. وينبغي تعزيز هذا الدور.

وإننا نؤيد دعوة الأمين العام إلى زيادة التعاون في منع نشوب الصراعات في إطار منظومة الأمم المتحدة ودعوته إلى توفير الموارد الكافية لإدارة الشؤون السياسية للاضطلاع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها باعتبارها مركز الاتصال للمنظومة في هذا المجال.

وإن إنشاء وحدة جديدة لتكون في مقام الأمانة للمكتب التنفيذي بشأن السلم والأمن، كما اقترح الأمين العام مؤخرا في مكان آخر، من شأنه أن يدعم الجهود الرامية إلى تعزيز نهج استراتيجي لدى المنظمة لمنع نشوب الصراعات. ونحن نؤيد إنشاء هذه الوحدة، وندعو جميع الوفود الأخرى إلى أن تظهر التزامها بهذا النهج الاستراتيجي بتأييدها هذا الاقتراح.

وفي ذات الوقت، نود أن نضمن اتباع نهج تضامني في الأمم المتحدة، في المقر وفي الميدان معا. ويجب علينا أن نكفل على جميع المستويات نقطة دخول للبعد الإنمائي.

وإن ميثاق الأمم المتحدة يمثل وثيقة ذات حكنة وبصيرة سياسية رائدة. وقد اتفق عليه قادة تشكلت خبرتهم الحياتية من أكثر الحروب تدميرا في التاريخ. وقد حدد واضعو الميثاق والدول الأعضاء التي اعتنقته للأمم المتحدة، كواحد من مقاصدها الرئيسية، "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". ولو كان المقصد إنقاذ الأجيال من آثار الحرب، لقال الميثاق ذلك. ولكنه لم يقل ذلك. فرؤية الأمم المتحدة في جزء كبير منها رؤية وقائية عندما يتعلق الأمر بالصراع. وقطعا هذا أمر لا شك فيه.

وإذ تأخذ أيرلندا هذا في الاعتبار، فإنها ستعمل جاهدة من أجل أن يتسبب تقرير الأمين العام في إجراء عملي واسع الأثر لتحقيق تلك الرؤية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل أيرلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني ويسرني أن أراكم، السيد وزير الخارجية، تترأسون اليوم هذه المناقشة الهامة للغاية التي جمعت بيننا.

إن فرنسا ترحب بالتقرير الهام الذي عرضه الأمين العام علينا. ونرحب أيضا بالمبادرة التي اتخذتها جامايكا في تموز/يوليه الماضي. وبالنظر إلى المناقشات التي أجريت بشأن هذا الموضوع في عام ١٩٩٩ ثم في عام ٢٠٠٠، فإن هذه المناسبة مناسبة طيبة لتقييم الحالة على أساس تقييم واستنتاجات الأمين العام، كوفي عنان، وتوصياته المحددة ، التي نشكره عليها.

وستدلي السويد ببيان في الوقت المناسب بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ووفدي بالطبع يؤيده تماما. وأود أن أدلي ببضعة تعليقات على النقاط التي تبدو لي أساسية بشكل خاص.

إن توقيت تقرير الأمين العام والمناقشة التي ستجري في المجلس وفي الجمعية العامة توقيت جيد. وبينما مهد تقرير الإبراهيمي ومؤتمر قمة الألفية الطريق للإصلاح اللازم لحفظ السلام، فإن الإدارة اليومية لعمليات الأمم المتحدة تجعلنا نفكر على نحو متزايد في وضع استراتيجيات لحل الأزمات وبناء السلام فيما بعد الصراع. ويبدو من الأمور الملحة أن نوجه استراتيجياتنا أيضا نحو منع نشوب الصراعات المسلحة.

وبالنظر إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها الأمم المتحدة في عمليات السلام لمعالجة الصراعات، وفي العادة بعد الإخطار خلال فترة وجيزة وفي ظروف ملحة، من الضروري والمشروع التساؤل عما إذا كان لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهدا إضافيا للتنبؤ بنشوب الصراعات ومنع نشوبها على نحو أفضل بينما لا يزال هناك متسع من الوقت للقيام بذلك. وقطعا هذا أقل الحلول تكلفة – سواء من حيث التكلفة البشرية أو السياسية أو الاقتصادية أو المالية. وهو قبل كل شيء أنسب طريقة لتهيئة الظروف اللازمة للسلام الدائم. وفي خضم أزمة من الأزمات الحادة – ولدينا أمثلة عديدة على هذه الأزمات في أفريقيا – تواجه الأمم المتحدة والمانحون أسوأ ما يمكن من الظروف في البلدان التي تمزقها الحرب والبلدان المحتلة، مع نهب مواردها في بعض الأحيان، ومع افتقارها إلى الإمكانيات السياسية الحقيقية لاستعادة الثقة لدى الشعب. وفي ظل هذه الظروف، فإن ما يمثل تحديا كبيرا هو الشروع في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لإيجاد حل دائم للأزمة. وعلاوة على ذلك يجري تهميش هذه البلدان من قبل اقتصاد عالمي خلفها إلى الوراء. وعلى الرغم من أن بناء السلام فيما بعد الصراع يعتمد إلى حد كبير على نفس الموارد والأدوات التي يعتمد عليها منع نشوب الصراعات، فإنه تبعا لذلك يمثل نوعا من العمل أكثر صعوبة وغير محقق. ومن سوء الطالع، أننا نشهد تأكيد ذلك كل يوم. وإذا كنا نريد أن ننفذ تنفيذا كاملا الولاية الأساسية للأمم المتحدة، وهي ”إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“، يجب علينا بالتالي أن نكون أكثر مراعاة للحاجة إلى الوقاية في عملنا، مع احترام مبادئ الميثاق. وإن جميع الجهات الفاعلة – من الدول الأعضاء، وأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، والمانحين، والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، لها دورها الذي تضطلع به.

ويقدم لنا تقرير الأمين العام تقييما وسبلا مفيدة للتفكير والعمل. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط تبرز من التقرير وتؤكد من جديد الأفكار المقدمة في المناقشات السابقة.

أولا وقبل كل شيء الحاجة إلى إنماء ”ثقافة للوقاية“ تكون حقيقية وتتخذ منظورا أبعد مدى للعمل، أكثر مما عليه الحالة اليوم، ومرسخة تماما بصورة كافية عبر منظومة الأمم المتحدة بأسرها، مع الإتيان أيضا على نحو أكبر بجهات فاعلة خارجية.

ومن الأهمية بمكان، كما يؤكد الأمين العام، ألا تقتصر هذه الجهود على هيئات الأمم المتحدة - الأمين العام، والجمعية العامة، ومجلس الأمن، ووكالاتها وبرامجها مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - بل لا بد أن تشارك فيها مؤسسات بريتون وودز، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والجهات الفاعلة الخاصة - المنظمات غير الحكومية والأوساط التجارية - فكلها جهات لديها فرصة حقيقية للمشاركة في جهود الوقاية سواء بتحديد مؤشرات يعوَّل عليها ومتابعتها بغية حشد اهتمام المجتمع الدولي، أو بتصميم أعمالها وتوجيهها بشكل أفضل على أساس هدف واضح يتمثل في منع الصراع.

وينبغي تشجيع الجهود المبذولة بالفعل والتي يصفها التقرير. وإن الاتجاه المتزايد في أنشطة برامج الأمم المتحدة الإنمائي نحو تشجيع الحكم الصالح وسيادة القانون، بغية جعل المشاريع الإنمائية جزءا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتناسقة والمستدامة، هو خطوة في الاتجاه الصحيح. كما ينبغي زيادة الوعي في مؤسسات بريتون وودز. وبوسع هيئات الأمم المتحدة أن تستفيد من الاقتراحات الواردة في التقرير في إيجاد هياكل للحوار والمناقشة بشأن مشاكل محددة لمنع نشوب الصراعات. وتأمل فرنسا أن تنشأ مثل هذه الهياكل في المستقبل القريب. وستقدم فرنسا إسهامها في حينه، لا سيما في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي الجمعية العامة أو في مجلس الأمن.

ثانيا، لا بد من تعزيز التنسيق بين الجهات المختلفة فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات. وفي ضوء تنوع الجهات المعنية بمختلف جوانب السياسات الرامية إلى منع نشوب الصراع، فلا بد من التنسيق. وربما كان النهوض بالتنسيق في هذا السياق أصعب منه في سياق حفظ السلام أو بناء السلام، وذلك للافتقار إلى حد ما إلى طابع الإلحاح أو الخطورة الذي قد يحفز العمل. إن حشد الطاقات لمنع نشوب الصراع أمر يتوقف على ثقافة المنع التي أشرت إليها، وعلى حسن التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة.

وعلينا ألا نكتفي بالتمييز الذي يفصل أحيانا بين التدابير "العملية" والتدابير "الهيكلية" لمنع نشوب الصراعات. إذ أن ذلك لا يصف النطاق الكامل للتدابير الممكنة في أطر زمنية محددة. إلا أنه، من وجهة نظر عملية، لا بد من أن تتعاون كافة الجهات المعنية، ولا بد من إنشاء آليات تنسيق مناسبة، لا سيما مع المنظمات الإقليمية ومؤسسات بريتون وودز.

أما النقطة المهمة الثالثة فتتعلق بالدور المحدد للأمين العام ومجلس الأمن. فمن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن الميثاق يسند أدوارا خاصة في منع الصراع لكل من الأمين العام ومجلس الأمن، ومن المهم أن ندعم تلك المقترحات المحددة التي تضمنها التقرير بهذا الشأن. فقد خوَّل الأمين العام بموجب المادة ٩٩ من الميثاق بأن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي. كما أن التقارير الدورية للأمين العام عن الأوضاع الإقليمية ودون الإقليمية تتيح الفرصة لإجراء الحوار بشأن النقطة هذه مع مجلس الأمن. وثمة حاجة أيضا إلى تعزيز قدرات الأمانة العامة على الإنذار المبكر، والاستجابة والتحليل، كيما يكون الأمين العام في وضع أفضل لأداء هذه المهمة.

وقد وردت المقترحات بهذا الشأن في تقرير الأمين العام المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/55/977) بشأن متابعة تقرير الإبراهيمي، وهي جديرة بكل اهتمامنا وتأييدنا. وتحت تصرف مجلس الأمن طائفة من الوسائل التي ينبغي أن يستخدمها حيثما وكلما كان ذلك مناسبا. وفي هذا السياق، أود أن أذكّر ببعثات مجلس الأمن، ومقترحاته والدعم المقدم من أجل التسوية السلمية للنزاعات، ونزع

السلاح الوقائي، وحظر الأسلحة الوقائي، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد المعدنية، وحظر الاتجار بالماس، وإنشاء المناطق الخالية من السلاح والنشر الوقائي لعمليات حفظ السلام، بما في ذلك في مجال الشرطة المدنية. وتلك السبل جميعها مهمة للغاية.

وختاما، أود أن أقول أن النقاش اليوم فرصة مفيدة للتفكير في الشواغل المشتركة لأعضاء المجلس بشأن مسألة تمسنا جميعا بصورة مباشرة في تنفيذنا لولايتنا، وينبغي أن يترجم هذا إلى أعمال وقرارات في الأشهر المقبلة. ونأمل أن تستعرض الجمعية العامة هذا التقرير في القريب ليتسنى للهيئات ذات الصلة المشاركة في هذا الجهد المفيد والضروري مشاركة كاملة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، إنه من دواعي الشرف والسرور أن نراكم تترأسون هذا الاجتماع الهام. وإن ذلك يشهد على جهود بنغلاديش المستمرة من أجل منع نشوب الصراع وتشجيع ثقافة السلم.

ترحب النرويج بتقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات، وتشاركه الرأي بأن علينا أن ننقل منظومة الأمم المتحدة من ”ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع“.

وتؤكد الفقرة ١٦٥ من تقرير الأمين العام ”أن معظم العوامل التي حالت دون تدخل الأمم المتحدة لوقف إبادة الجنس في رواندا لا تزال قائمة في الوقت الراهن“. وهذه حقيقة مزعجة للغاية. فهي تقدم سعيا واضحا لضرورة استمرار منع نشوب الصراعات على رأس أولويات المجلس. وهناك حاجة للتعامل بصورة أنجع مع الصراعات التي تلوح في الأفق، حيث يمكن للأمم المتحدة أن تعمل بالتنسيق مع المنظمات والمبادرات الإقليمية. وغالبا ما تكون مؤشرات الصراع المتصاعد واضحة للمجتمع الدولي، ولكن لا تتخذ أي تدابير حيالها.

وفيما يلي سأقدم وجهات نظر النرويج بشأن بعض المسائل الأساسية في هذا التقرير. وسنعلق بصورة إضافية على هذا التقرير أثناء الجلسات المعلنة في الجمعية العامة. واسمحوا لي أن أؤكد على ضرورة تناول مسألة منع نشوب الصراعات بطريقة شاملة. لذلك من الأهمية بمكان عند مناقشة التقرير في كل من المجلس والجمعية، ألا ينتهي بنا الأمر إلى أمم متحدة تعالج بطريقة جزئية قضايا معقدة ومتداخلة في الميدان.

إن تفهم الأسباب المحلية والكامنة لكل صراع هو الأساس الجوهري للوقاية الناجعة من الصراع. وإن وجود الأمم المتحدة على المستوى القطري يكتسب أهمية للوقاية المبكرة من الصراعات. كما أنه من الأهمية بمكان لضمان استناد الاستراتيجيات الوقائية إلى مبادرات ومشاركة محلية. وفي رأينا، فثمة حاجة لتوضيح الأدوار والمسؤوليات وخطوط الاتصال لعمل منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، كيما نضمن أفضل استخدام للموارد المتاحة للوقاية من الصراعات.

ويقضي دور إدارة الشؤون السياسية بوصفها البؤرة في منظومة الأمم المتحدة للمنع وبناء السلام أن تقوم تلك الإدارة بالتنسيق والتعاون مع إدارات وصناديق ووكالات أخرى. ويسعدنا أن نلاحظ أن التقرير يقدم ذلك بوصفه من المجالات ذي الأولية بالنسبة للإدارة.

ونتفق على أنه ينبغي المبادرة بالعمل الوقائي في أولى مراحل دورة الصراع بقدر الإمكان حتى تكون فعالة. ويكون دور الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة الأخرى حاسما في هذا الصدد.

وعلى مجلس الأمن أن يعالج منع نشوب الصراعات بأسلوب نظامي أكثر. إننا نؤيد التوصية بالاستفادة بشكل أكثر نشاطاً لعمليات النشر الوقائية، وأن يتم إدراج عناصر بناء السلام في عمليات حفظ السلام.

التوقيت أمر حاسم في المنع العملي لنشوب الصراعات. ولابد أن تكون الموارد المالية متاحة من أجل التحرك السريع. ولقد دعمت النرويج الصندوق الاستئماني للإجراءات الوقائية، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نناشد البلدان المانحة الأخرى أن تقدم الموارد المالية للصندوق.

وتقوم منظمات إقليمية ودون إقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بتطوير قدرتها على منع نشوب الصراعات. هذه تدابير ينبغي أن يدعمها المجتمع الدولي بشكل نشط. ولقد قدمت النرويج إلى آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها. وينبغي أن تسعى الأمم المتحدة، ضمن الولاية الواسعة بموجب الفصل الثامن من الميثاق، إلى تعزيز تعاونها مع المنظمات الإقليمية حول منع نشوب الصراعات.

وتوجد مجموعة كبيرة من التدابير التعاونية لمنظومة الأمم المتحدة، مثل الدبلوماسية الوقائية ودعم المبادئ الديمقراطية وإصلاح القطاع الأمني وتدابير حقوق الإنسان. وينبغي أن تكون هذه هي العناصر الرئيسية للاستراتيجيات الوقائية. ومع ذلك، لا تكون تلك الاستراتيجيات فعالة إلا إذا كانت أسباب الصراع تظلمات يمكن معالجتها بهذه التدابير، وكان هناك التزام محلي نحو الحلول السلمية للصراع. ويجب ألا نغفل حقيقة أن الطموح الاقتصادي والجشع يدفعان صراعات عديدة تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. واليوم يقترن الفقر المدقع بالصراع المسلح في بلدان غنية بالموارد. كيف يمكن تأمين السلم بين المتحاربين الذين يسعون بنشاط إلى تقويض جهود منع نشوب الصراعات المسلحة؟ إن تقليص الأرباح من الحرب هو إجراء وقائي هام. وينبغي أن يواصل المجلس عمله لاستحداث تدابير أكثر فعالية موجهة ضد الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وضد عوامل متعلقة به تغذي الصراعات المسلحة. وتدل التجارب على أن هذه التدابير تعمل على تعزيز السيادة الوطنية بدلا من إضعافها.

أرباح الحرب تغذي الاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة. وتدابير نزع السلاح العملية مثل مشاريع ”الأسلحة من أجل التنمية“ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هي أدوات هامة لمنع نشوب الصراعات. إننا نناشد البلدان المانحة أن تقدم التمويل اللازم لهذه المشاريع. لقد دعمت النرويج مجموعة كبيرة من تدابير نزع السلاح العملية وأسهمت في إنشاء الصندوق الاستئماني للأسلحة الصغيرة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي رأينا أنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تزيد من دعمها للتدابير الإقليمية لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

وفيما يتعلق بعمليات السلام، تؤيد النرويج الحجة بالتشديد على أهمية الدور الوقائي للشرطة المدنية في عمليات السلام. بصفة عامة، فقد كان التقرير (S/2000/809) الذي قدمه للفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام برئاسة الأخضر الإبراهيمي معلما على طريق وضع نهج موحد للسلم والأمن. ونحن نعتبر العديد من توصياته أساسية في تعزيز عمل الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات. ومن الأهمية القصوى أن تسفر المداولات الجارية في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام عن التأييد لتعزيز القدرة داخل الأمانة العامة.

أخيراً، نرحب بالنهج الذي اتخذه الأمين العام بدعوته الدول الأعضاء إلى المشاركة في وضع خطة عملية لتنفيذ التوصيات المحددة بالتقرير. وفي هذا الصدد نؤيد،

بصفة عامة، الاقتراح الداعي إلى إنشاء آلية تخضع لمجلس الأمن من أجل مناقشة حالات المنع بصفة دائمة. ونعتقد أنه ينبغي أن ننظر أولا في استنساب استخدام الآليات القائمة.

وبوصفنا دولا أعضاء علينا أن نفعل أكثر من التعبير عن تأييدنا لرؤية الأمين العام الخاصة بالانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع. يجب أن نمسك بزمام الأمور. إن المسؤولية الرئيسية عن التسوية السلمية للصراع تقع على عاتق الحكومات الوطنية المعنية. وبدون إرادة لإحلال السلام تكون الخيارات لمنع نشوب الصراعات محدودة. علاوة على ذلك، يمكن تحقيق ذلك التغيير من خلال قيادة الدول الأعضاء في هيئات الأمم المتحدة وفي مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. في نهاية المطاف، تتصل هذه المسائل بالقضايا الشائكة المتعلقة بالسلطة وتقسيم العمل داخل منظومة الأمم المتحدة. وحيث أن منع نشوب الصراعات يعلو على الحدود الفاصلة بين ولايات الجمعية العامة. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، تقع علينا نحن الدول الأعضاء مسؤولية خاصة عن توفير نهج موحد للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل النرويج على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية الترحيب بعودتكم، السيد أزاد، إلى هذه القاعة. أنه شرف لنا ومن دواعي سرورنا أن تقوموا برئاسة جلسة اليوم الهامة. وأود الإعراب عن تقديرنا لرئاسة بنغلاديش على عقد هذه الجلسة بشأن قضية تمثل إحدى المهام والمسؤوليات الرئيسية للأمم المتحدة: منع نشوب الصراعات المسلحة.

اسمحوا لي أيضا بأن أشكر نائبة الأمين العام، السيدة لويز فريشيت، على تقديمها لتقرير الأمين العام (S/2000/574) ، الذي يستعرض التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في تطوير قدرة منظومة الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات والذي يحدد توصيات معينة حول كيفية تعزيزها بالتعاون مع الدول الأعضاء.

إننا نرحب بالتقرير ونشيد بالأمين العام على العمل الممتاز الذي تم إنجازه في إعداد التقرير. ولقد أثار إعجاب وفدي الطابع الشمولي للتقرير ومقدمته الفلسفية الصائبة وبياناته الواقعية وتوصياته التي تقوم على تحقيق النتائج واستنتاجاته الاستشرافية. إننا نؤيد بالكامل الشعار الرئيسي لتقرير الأمين العام: لقد حان الوقت لترجمة بلاغة منع نشوب الصراعات إلى العمل الملموس. وفي رأينا أن الوثيقة تمثل خطوة رائعة إلى الأمام في جعل القدرة الكامنة للأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات أكثر فعالية وفي نقل المجتمع الدولي من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع.

في الوقت ذاته، وحيث أن التقرير مازال قيد النظر في عاصمة بلدي، سوف أقتصر على بضعة ملاحظات أولية على فحواه.

وتدعو أوكرانيا بشدة منذ فترة إلى وضع آليات موثوقة للأمم المتحدة من أجل الكشف عن المصادر المحتملة لنشوب الصراع والقضاء عليها في الوقت المناسب. وقدم رئيس أوكرانيا مؤخرا، في قمة الألفية وقمة مجلس الأمن، اقتراحا بإعداد استراتيجية شاملة للأمم المتحدة من أجل منع الصراعات على أساس استخدام الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام على نطاق واسع.

وإزاء هذه الخلفية، نجد أن مضمون التقرير يتفق بدرجة كبيرة مع اقتراح رئيس أوكرانيا. ونرى، على وجه التحديد، أن المبادئ العشرة التي اقترحها الأمين العام كمبادئ أساسية للنهج الذي تتخذه الأمم المتحدة مستقبلا فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات تعتبر جوهرية، ونؤيد

تنفيذها الكامل. ونعتقد أن هذه المبادئ ترسي أسسا فكرية راسخة لمواصلة إعداد استراتيجية طويلة الأجل لمنع نشوب الصراعات بالنسبة للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي ككل.

وفي سياق توصيات الأمين العام بشأن دور مجلس الأمن، يرحب وفدي باعتزامه المبادرة بممارسة تزويد المجلس بتقارير دورية عن الجوانب الإقليمية للصراعات. وتبين بوضوح الجهود التي بذلها مجلس الأمن في مجال تسوية الصراعات في السنوات الأخيرة - خاصة في البلقان والشرق الأوسط وغرب أفريقيا وأنحاء أخرى من العالم - أهمية الأخذ بنهج إقليمي إزاء المشاكل القائمة.

ونعتقد أن التوصية المتعلقة بالنظر في إنشاء آليات جديدة لمجلس الأمن لمناقشة حالات منع نشوب الصراعات على أساس التقارير الإقليمية ودون الإقليمية التي يقدمها الأمين العام جديرة بمزيد من الدراسة. ونرى أن يعهد بدراسة التقارير إلى فريق عامل معني بعمليات حفظ السلام، في المرحلة الأولية من الأخذ بممارسة تقديم التقارير الإقليمية الدورية. ويتفق وفدي أيضا مع رأي الأمين العام الذي مؤداه أن بعثات تقصي الحقائق يمكن أن يكون لها آثار وقائية مهمة. ولذلك نؤيد الأخذ بممارسة الزيارات للدول المعرّضة لنشوب الصراعات أو مناطق نشوب الصراعات المحتملة.

ونعتقد أن على مجلس الأمن أن يلجأ بدرجة أكبر إلى تجربته السابقة المتمثلة في الانتشار الوقائي، بموافقة البلد المضيف، للعمليات في مناطق تزايد التوتر، كما حدث في حالة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وهذه التجربة الفريدة والناجحة لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي التي تظل بعثة الانتشار الوقائي الوحيدة في تاريخ جهود الأمم المتحدة لدعم السلام، يجب، في رأينا، مواصلة استغلالها وتطويرها، بغية إيجاد نمط جديد نوعيا من العمليات: عملية لمنع نشوب الصراع.

إن أوكرانيا، مع الاحتفاظ بموقفها بشأن الدور القيادي لمجلس الأمن في مجال منع نشوب الصراعات، تؤمن بقوة بأن مهمة القضاء على الأسباب الجذرية لهذه الصراعات - لا سيما الصراعات ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الإنساني - تقع أساسا في نطاق صلاحية هيئات رئيسية ووكالات متخصصة أخرى للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نؤيد رأي الأمين العام القائل بأن أي استراتيجية وقائية ناجحة تعتمد على التعاون الوثيق بين عديد من الجهات الفاعلة للأمم المتحدة. ونتطلع في هذا الصدد إلى المناقشة المقبلة لتقرير الأمين العام من قِبل الجمعية العامة في ١٢ و ١٣ تموز/يوليه.

ونشعر أيضا أن الدور التقليدي للأمين العام في الاضطلاع بولايته - المستمدة من المادة ٩٩ من الميثاق - عن طريق "الدبلوماسية الهادئة" أو "المساعي الحميدة" يمكن تعزيزه من خلال تنفيذ التوصيات الأربع الواردة في تقريره، والتي نؤيدها جميعا. وعلى وجه الخصوص، نجد أن فكرة تحديد شخصيات بارزة لتكون بمثابة شبكة غير رسمية لتقديم المشورة وللعمل لدعم جهود الأمين العام في منع نشوب الصراعات المسلحة وحلها، فكرة مفيدة وبنّاءة. وأوكرانيا على استعداد لتقديم قائمة مرشحين لذلك النظام. كما نشجع الأمين العام على اللجوء بنشاط أكبر، لدى إيفاد بعثات لمنع نشوب الصراعات، إلى الاستفادة من مبعوثين خاصين يعيّنون على أساس قائمة من الخبراء البارزين والمؤهلين.

وفيما يتصل بوجود إقليمي للأمم المتحدة، نؤيد فكرة إنشاء مكاتب اتصال للأمم المتحدة في مقر المنظمات الإقليمية، على غرار ما حدث في أديس أبابا في عام ١٩٩٨، للتنسيق بين جهود الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات وجهود المنظمات الإقليمية في هذا المجال. ونرى أنه يجب مواصلة تطوير هذه الفكرة، بغية إنشاء مراكز إقليمية للأمم

المتحدة معنية بمنع نشوب الصراعات. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى اقتراح أوكرانيا الداعي إلى إنشاء مركز من هذا النوع تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عاصمة أوكرانيا، كييف.

ونشجع الأمين العام كذلك على الأخذ بمزيد من المبادرات فيما يتصل بإجراءاته الوقائية المشتركة مع مجلس الأمن. ونرى أن بعثة الأمين العام الأخيرة إلى الشرق الأوسط تعد مثالا جيدا لهذه الإجراءات المشتركة الخاصة بمنع نشوب الصراعات التي بادر بها الأمين العام على أساس الولاية المنوطة به من مجلس الأمن.

أخيرا، يعتقد وفدي أن من المناسب أن ينظر مجلس الأمن في متابعة مناقشة اليوم في شكل وثيقة رسمية تعكس بدقة أفكار وتقييم المشاركين في المناقشة وتؤيد توصيات الأمين العام.

وترحب أوكرانيا أيضا باعتماد برنامج الاتحاد الأوروبي لمنع نشوب الصراعات العنيفة، في قمة الاتحاد الأوروبي الأخيرة، المعقودة في غوتبورغ، إثباتا للالتزام المستمر لهذه البلدان بهذه المسألة الهامة.

ختاما، أود أن أعرب عن أملنا في أن تؤدي المناقشة المفتوحة الجارية التي تتركز على تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات، إلى تشجيع التنفيذ الفعال للتوصيات الواردة فيه وأن تسهم في تعبئة الإمكانات الجماعية للأمم المتحدة، والدول الأعضاء فيها، وغيرها من أصحاب المصالح الدوليين في القضاء على خطر نشوب الصراعات المسلحة. وأوكرانيا عازمة على مواصلة جهودها في سبيل تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): سيدي: يضم وفد سنغافورة صوته إلى زملائنا في الإعراب عن سرورنا لتوليكم رئاسة المناقشة الجارية اليوم. ونود أيضا التوجه بالشكر إلى نائبة الأمين العام على تلخيصها الموجز للنقاط الحاسمة في تقرير الأمين العام.

لقد قامت مؤسسات مثل لجنة كارنغي والأكاديمية الدولية للسلام بعمل هائل لتعريف فكرة منع نشوب الصراعات وتحديد جوانبها المتعددة على نحو أفضل. ونشيد كذلك بفرادى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وخاصة السويد، التي قدمت أيضا مساهمات هامة، سعيا إلى فهم هذه المسألة بصورة أفضل.

ونتطلع إلى البيانات التي ستدلي بها الدول غير الأعضاء في المجلس في وقت لاحق من هذا اليوم، ولذلك سأتكلم بإيجاز. ونظرا لأن هذه المسألة ستعالج مرة أخرى في الشهر المقبل، في الجمعية العامة، سنقتصر في تعليقاتنا اليوم على دور مجلس الأمن.

هذه هي المناقشة المفتوحة الثالثة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة. ولقد رأى الأمين العام أن الوقت قد حان لنترجم الخطب البلاغية بشأن منع نشوب الصراعات إلى عمل ملموس. وينبغي لنا أن نستجيب لندائه ونطرح اقتراحات عملية بشأن كيفية تعزيز دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات المسلحة.

إننا بحاجة إلى ان نضع في الاعتبار أن المجلس ليس له دور حصري بأي حال من الأحوال. وأي دور نتصوره له ينبغي ألا يتعارض مع المبادئ السامية مثل حق السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وفي هذا الصدد، فإن تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة ليس شاملا من حيث النطاق والتحليل المفهومي فحسب، وإنما غني أيضا من ناحية المقترحات العملية. وإذا تمكن كل عنصر

فاعل من أداء دوره في منع نشوب الصراعات بشكل فعال، فإننا نكون سائرين على الطريق الصحيح صوب إقامة ثقافة للوقاية.

وفيما يخص دور مجلس الأمن، فإن الأمين العام يذكر في الفقرة ٣٤ من التقريره المعروض علينا أن مجلس الأمن

”لا يزال تركيزه يقتصر في الغالب، على الأزمات والحالات الطارئة، ولا يشارك في الأمر عادة إلا إذا اتسع نطاق العنف.“

وهذا ليس انعكاسا للمطالب التي تثقل على وقت واهتمام المجلس فحسب، وإنما أيضا، ولنكن صريحين، بسبب نقص الإرادة السياسية. وينبغي أن نسعى، كمسألة ذات أولوية، إلى معالجة الفجوة القائمة بين ما نقول وما نفعل في مجال منع نشوب الصراعات. ومصداقيتنا تعتمد على مدى نجاحنا في القيام بذلك.

وإلى أن يمكننا التعبير عن الإرادة السياسية بشكل جماعي، فإن مناقشاتنا بشأن منع نشوب الصراعات في هذه القاعة ستظل مجرد كلام. وفي هذا السياق، نثني على الجهود التي بذلها مؤخرا الأمين العام للقيام بدور أكثر نشاطا في منع نشوب الصراعات وتعزيز قدرات الأمانة العامة على تحليل الإنذار المبكر. وزيارة الأمين العام للشرق الأوسط ودوره النشط في عملية الشرق الأوسط ليسا سوى أحدث إسهام قام به في الجهود المستمرة لتحقيق حل عادل ودائم في الشرق الأوسط. ومشاركته تدل على التزام الأمم المتحدة المستمر بالمنطقة وتحمل رسالة أمل ووعد. وبطريقة هادئة وفعالة، ينشط الأمين العام وممثله الخاص أيضا في مهام عديدة عبر العالم تستهدف أساسا منع نشوب الصراعات.

وفي هذا الصدد، نرحب بنية الأمين العام عرض تقارير دورية على المجلس بشأن النزاعات، من شأنها أن تركز على المسائل العالقة بين الدول وهي المسائل التي يمكن أن تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ولمقترحات الأمين العام بشأن التدابير الوقائية. وهذا من شأنه أن يعزز إلى حد كبير قدرة المجلس على اتخاذ الإجراء الوقائي المناسب في الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة سنغافورة على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إليَّ.

السيد كاسي (مالي) (تكلم بالفرنسية): السيد وزير الخارجية، اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء بأن أقوم بالمهمة السارة المتمثلة في الإعراب لكم عن ارتياح وفد بلدي لرؤيتكم تترأسون جلسة اليوم، وبأن أطلب منكم أن تنقلوا شكرنا إلى السفير تشودري على الأسلوب الممتاز الذي يدير به عمل المجلس هذا الشهر. ونحن ممتنون للوفد البنغلاديشي على المبادرة بتنظيم هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة.

ونحن ممتنون للأمين العام على تحليلاته وتوصياته الهامة والجريئة الواردة في التقرير المعروض علينا. ونشكر السيدة لويز فريشيت، نائبة الأمين العام، على عرضها التقرير.

يذكرنا الأمين العام في تقريره عن منع نشوب الصراعات المسلحة، أن المهمة الجوهرية للأمم المتحدة لا تزال، تتمثل في ”إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“. ومع ذلك، فإن من الواضح أن الأمم المتحدة، بعد أكثر من نصف قرن من وجودها، لا تزال تسعى، أساسا، إلى ضمان الأمن الجماعي بنشر عمليات لحفظ السلام، بدلا من النظر في تدابير ملموسة لمنع الصراعات.

وقبل أقل من عام، أجرى مجلس الأمن مناقشته المفتوحة الثانية بشأن هذه المسألة الهامة. وخلال تلك الجلسة، أكد كثير من الدول الأعضاء بحق على أن علينا،

قبل كل شيء، أن نعالج الأسباب الاجتماعية – الاقتصادية للصراع، ولذلك أيدت زيادة المساعدة الإنمائية كطريقة لمنع نشوب الصراع. ورأى آخرون أن مجالات مثل الدفاع عن حقوق الإنسان، والحكم السليم، ودور القانون وإرساء الطابع الديمقراطي هي دعائم رئيسية للعمل الوقائي.

وخلال مؤتمر قمة الألفية في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، أعاد رؤساء دول وحكومات منظمتنا العالمية تأكيد أهمية هذه النُهج لمنع نشوب الصراعات. وانتهوا إلى أن أكثر أشكال الوقاية تبشيرا بالخير وضع استراتيجيات متكاملة طويلة الأجل تحتوي على طائفة واسعة من التدابير السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية وغيرها للتقليل من أسباب الصراعات أو قمعها.

وعلى ذلك الأساس، يود وفد بلدي أن يؤكد أن النجاح في منع الصراعات المسلحة يتطلب نهجا شاملا يشمل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني ودوائر الأعمال. ومع افتراض ذلك، أود أن أبرز النقاط التي تستحق اهتماما خاصا في رأي وفد بلدي، وفي سياق مناقشة اليوم.

أولا، إذ أحذو حذو الأمين العام، أود أن أؤكد أن لمجلس الأمن، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، دورا رئيسيا يقوم به في منع نشوب الصراعات. ولهذا فإن وفد بلدي يشجع الأمين العام على ما يعتزم القيام به، في جملة أمور، ليمد مجلس الأمن دوريا بتقارير إقليمية ودون إقليمية بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، مع التركيز بوجه خاص على المشاكل عبر الحدود التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين مثل مشاكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة والموارد الطبيعية، واللاجئين، والمرتزقة والقوات غير النظامية، وأثر تلك الظواهر على الأمن.

ويجب أن نؤيد بالمثل توصية الأمين العام بتشجيع المجلس على النظر في آليات مبتكرة لمناقشة مسألة الوقاية، على أساس أكثر انتظاما.

وعلى نفس المنوال، يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما التوصية الرابعة في تقرير الأمين العام، التي تقترح أن يجري المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال دورته الموضوعية السنوية مناقشة رفيعة المستوى بشأن القضاء على الأسباب الجذرية للصراع ودور التنمية في تعزيز منع نشوب الصراعات لأجل طويل.

والتعليق الثاني يتصل بالتعاون المطلوب بين الأمم المتحدة والأطراف الخارجية، وعلى وجه الخصوص المنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني ودوائر الأعمال. وهنا، فإن تقرير الأمين العام يذكرنا تماما بأن بعض المنظمات الإقليمية حازت لبعض السنوات قدرات مؤسسية جديدة للإنذار المبكر ولمنع نشوب الصراعات. وهذا هو الحال بالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهذا قليل من كثير. لقد أنشأتا آلياتهما لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها. وفي عام ١٩٩٩، وفي إطار المنع الفعال لنشوب الصراعات، أنشأت الجماعة الاقتصادية نظاما للرصد من أجل السلم والأمن للمنطقة دون الإقليمية. وهذا النظام يسمى نظام الإنذار المبكر، أو بإيجاز ''النظام''. وهذا النظام يتضمن مركزا للرصد والمتابعة في مقر الأمانة العامة للجماعة في أبوجا، بنيجيريا. ومهمته إقامة صلات تعاون بين الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومراكز البحوث وأية منظمة دولية أو إقليمية أو دون إقليمية ذات صلة. والنظام يتضمن أيضا مناطق رصد ومتابعة للمنطقة دون الإقليمية. وبالتالي، فعلى أساس التقارب، وسهولة الاتصالات والفعالية، أنشأت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية أربع

مناطق للرصد والمتابعة تحت إشراف مكاتب لها فُتحت في بانجول، وأواغادوغو، ومنروفيا وكوتونو.

لكن الإرادة السياسية لسلطات القارة ومنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية تتطلب دعم ومساعدة المجتمع الدولي. ولهذا يؤيد وفدي توصية الأمين العام رقم ٢٦ التي يدعو فيها الدول الأعضاء إلى دعم عملية المتابعة التي أنشأها الاجتماعان الثالث والرابع الرفيعا المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في ميداني منع نشوب الصراعات وبناء السلام، وإلى توفير مزيد من الموارد لتنمية القدرات الإقليمية في هذين الميدانين.

وبهذه المناسبة، أود أن أكرر تأييد مالي لتوصية الأمين العام التي تستند إلى تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بغرب أفريقيا، فيما يتعلق بإنشاء مكتب تابع للأمم المتحدة في غرب أفريقيا يقوم بتعزيز قدرة المنظمة في مجال الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات، وبناء السلام وإعداد التقارير ووضع السياسات، فضلا عن التضافر بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الأخرى في المنطقة دون الإقليمية.

وتعليقي الثالث والأخير يتصل بإيلاء الاهتمام لحقيقة أنه إذا رغبنا في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، يتعين علينا أن نكافح المشهد المحزن للأطفال الجنود. ولذلك يقترح وفدي بأن نضع مجموعة من الأحكام الدولية أكثر تقييدا في هذا الصدد. وندعو الدول الأعضاء إلى التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المعتمدة في أيار/مايو ٢٠٠٠. وفي هذا السياق، نكرر تأييد مالي الكامل، للمقترحات التي قدمها رئيس وزراء بنغلاديش في مؤتمر القمة الثاني الذي عقده مجلس الأمن في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، المتعلق بإنشاء مناطق خالية من الجنود الأطفال في المناطق المنكوبة بالصراعات.

وفي الختام، نود أن نعرب عن موافقتنا على بيان الأمين العام الذي يفيد بأن الوقت قد حان لتكثيف جهودنا من أجل الانتقال من ثقافة رد الفعل إزاء الصراعات إلى ثقافة تقوم على منعها قبل نشوبها. فمنع نشوب الصراعات هو بالتأكيد أقل تكلفة من إصلاح الأوضاع في مرحلة ما بعد الصراع. ويقينا فإن المجتمع الدولي يعلم بالفعل ما فيه الكفاية عن أزمات كامنة معينة في أرجاء العالم. والشيء الذي ينبغي علينا أن نفعله هو أن نعمل، وأن نعمل الآن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل مالي على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ، وإلى السيد تشودري، ممثلنا الدائم، وإلى بلدي.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أراكم يا سيادة وزير الخارجية رئيسا لمناقشتنا المفتوحة اليوم بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة، وهذا موضوع نوليه جميعا أكبر قدر من الاهتمام في الأمم المتحدة. ونعرب عن الشكر للسفير أنوار تشودري على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام اليوم. ونشكر أيضا السيد كوفي عنان، الأمين العام، على تقديمه تقريرا شاملا وبارعا إلى حد كبير بشأن هذا الموضوع. فالتقرير لا يعالج الموضوع بطريقة تحليلية جدا فحسب، بل إن الأكثر أهمية من ذلك، أنه يطرح عددا من التوصيات الجديدة بأن ينظر فيها مجلس الأمن والجمعية العامة على حد سواء، نظرة جادة.

ولقد قدم الأمين العام التأكيدات الهامة للغاية التالية في بداية تقريره. أولا وقبل كل شيء، ثمة حاجة إلى أن تنتقل الأمم المتحدة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة منع نشوب الصراعات. وثانيا، يجب علينا أن ننتقل الآن من الكلام بشأن منع الصراعات إلى مرحلة التنفيذ التام. ويوافق وفدي تماما على تلك التأكيدات. لقد تغيرت طبيعة وخصائص

الصراعات عبر السنين منذ أن أنشئت الأمم المتحدة قبل أكثر من نصف قرن. وتقع الصراعات في عصرنا إلى حد كبير داخل الدول لا فيما بينها، ويتعين معالجة تلك الصراعات بطرق تختلف عن طرق معالجة الصراعات فيما بين الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

لقد حظينا بشرف المشاركة في بعثة مجلس الأمن الأخيرة التي أوفدت إلى الكونغو ومنطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن مشاركتنا في البعثة التي أوفدت إلى كوسوفو في الأسبوع الماضي تحت رئاسة السفير تشودري. وأتيحت لنا الفرصة كي نشهد عن كثب الصراعات التي تؤثر في تلك المناطق، وعدنا مقتنعين، أكثر من أي وقت مضى، بأنه كان بالمستطاع تجنب تلك الصراعات لو أن إجراء اتخذ في الوقت الملائم على الصعيد الوطني، بدعم من المجتمع الدولي. ونعتقد بأن الشيء نفسه ينطبق تماما فيما يتعلق بمعظم الصراعات الأهلية. ونوافق على رأي الأمين العام الذي يفيد بأن المسؤولية الأساسية عن منع نشوب الصراعات تقع على عاتق الحكومات الوطنية.

فلنبحث عن الأسباب الرئيسية للصراعات الأهلية. وفي رأينا، أن بذور الصراع الأهلي يمكن إيجادها على نحو أكيد في الأماكن التي تفتقر فيها الحكومات إلى الشرعية، وحيثما تضعف نظم الحكم أو تكون غير تمثيلية، وحيثما تمارس رسميا أو بصورة غير رسمية قيم غير رشيدة من قبيل الأصولية والعنصرية والقبلية والتمييز العرقي والظلم الاجتماعي وانتهاكات حقوق الإنسان. وهذه أمور تهم الحكومات الوطنية ذاتها، ويستطيع المجتمع الدولي أن يتوقع بصورة معقولة من الحكومات المسؤولة أن تتصدى لتلك القضايا على الصعيد الداخلي بطريقة تحظى بتأييد عام من الشعب.

وتكمن بذور الصراع أيضا في الفقر، والتخلف وأوضاع الظلم الاقتصادي والاجتماعي. وهذه المشاكل يصعب في العادة علاجها على الصعيد الوطني فحسب. ويتسم الدعم الدولي والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة بالأهمية فيما يتعلق بالموارد والمعرفة المطلوبين من أجل تطوير البنية الأساسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي اللذين يساعدان في تخفيف مشكلة البطالة أيضا. وينبغي ألا ننسى أن التخلف الإنمائي يميل إلى كونه أرضا خصبة تولد الإحباط الاجتماعي، الذي يبلغ أوجه في شكل الصراع المسلح والعنف الذي يخرج عن نطاق السيطرة.

والآن سوف أبدي ببعض الملاحظات بشأن توصيات الأمين العام المتعلقة بمنع نشوب الصراعات.

فيما يتعلق بأنظمة الإنذار المبكر، أشار الأمين العام في عدد من المناسبات في تقريره إلى إمكانيات شتى للحصول على معلومات الإنذار المبكر من وكالات الأمم المتحدة. ومما لا شك فيه أن جمع تلك المعلومات مفيد، ومع ذلك، من الأهمية بقدر متساو تطوير استراتيجيات صحيحة في منظومة الأمم المتحدة بشأن معالجة القضية في مرحلة بدايتها بغية تجنب حدوث أعمال عنف عشوائية قبل أي إجراء تتخذه الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بعمليات النشر الوقائي، نرحب باقتراح الأمين العام المؤيد لعملية النشر الوقائي التي تقوم بها الأمم المتحدة بصفتها رمزا لاهتمام المجتمع الدولي ومصدرا ميسرا لتعزيز السلام والاستقرار. ومن شأن هذا النشر على النحو الذي اقترحه الأمين العام أن يسهم مساهمة لها شأنها، بالمقارنة مع بعثة تقليدية لحفظ السلام، لا وجود لها عندما يندلع الصراع ومن ثم لن يتسنى إنقاذ الأرواح وتعزيز الاستقرار في المراحل الأولية لصراع مسلح. ومن خلال اعتماد استراتيجيات شاملة ومتماسكة لمنع نشوب

الصراعات تتحقق أقصى إمكانات تعزيز السلام وتتهيأ بيئة مؤاتية من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

ويؤيد وفدي تماما فكرة إيفاد بعثات لتقصي الحقائق، مثل البعثة المشتركة بين الوكالات التي زارت عدة بلدان في غرب أفريقيا، في الآونة الأخيرة، وذلك كجزء من استراتيجية الأمين العام لمنع نشوب الصراعات. ويوفر تقرير الأمين العام نهجا متكاملا للتصدي للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الموجودة في البلدان التي قامت البعثة بزيارتها. ومن المشجع ملاحظة أن البعثة قامت بتقديم توصيات محددة لمعالجة المشاكل التي تواجهها بلدان المنطقة بشكل شامل. ويجب تشجيع هذه البعثات على زيارة المناطق التي تعاني من التخلف الإنمائي، حيث يظل احتمال نشوب صراعات مسلحة احتمالا كبيرا.

وفيما يتصل بدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في منع نشوب الصراعات، كنهج متكامل يرمي إلى تحقيق السلام المستدام وإلى منع نشوب الصراعات المسلحة، نتفق تماما مع الأمين العام على أن يكرس في المستقبل أحد الأجزاء الرفيعة المستوى للاجتماع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمسألة التصدي للأسباب الجذرية للصراعات ودور التنمية في تعزيز منع نشوب الصراعات في الأجل البعيد. وينبغي تشجيع زيادة مشاركة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المجالات المتصلة بالقضاء على الأسباب الجذرية لنشوب الصراعات. وقد قامت بعثة التقييم التابعة للفريق الاستشاري المخصص المعني بهايتي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تشرفت بعضويتها، بتوفير معلومات مباشرة عن الجهود المبذولة للتصدي للمسائل الجوهرية التي يمكن أن تساعد في إقامة سلام دائم في هايتي.

إن أهمية دور المنظمات الإقليمية في منع نشوب الصراعات قد تم الإعراب عنها بصورة متكررة في هذه القاعة. ونشيد بالدور الإيجابي الذي قامت به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جهودها الرامية إلى منع نشوب الصراعات المسلحة. وتوفر محطات الإنذار المبكر التي أنشأتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غرب أفريقيا مثالا ممتازا على اعتزام هذه المنظمة دون الإقليمية التصدي لمسألة الصراعات المسلحة في أول مراحل نشوبها. ويجب توفير مزيد من الموارد، التقنية والمادية على السواء ، للمنظمات الإقليمية في ما تبذله من جهود لمنع نشوب الصراعات المسلحة. والحظر الاختياري الذي فرضته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الأسلحة يعتبر مثالا آخر على الجهود المبذولة لكبح الصراعات المسلحة في أفريقيا.

ولا سبيل إلى إنكار أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كان من دواعي القلق الرئيسية، على مدى العقد الماضي، في مختلف المناطق المعرّضة للصراعات. وسوف تساهم تدابير منع إساءة استعمال الأسلحة الصغيرة ونقلها غير المشروع، حتما، في منع نشوب الصراعات. فينبغي أن يكون نزع السلاح عملية مستمرة، لا سيما في المجتمعات المعرّضة للصراعات. ونتطلع إلى اعتماد برنامج عمل شامل لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في الشهر المقبل. ويؤيد وفدي تماما برامج من قبيل ''الأسلحة مقابل التنمية'' التي تهدف إلى استعادة وجمع الأسلحة غير القانونية مقابل حوافز التنمية المجتمعية، ولقد كانت هذه البرامج ناجحة في بعض المناطق وينبغي تشجيعها على نطاق أوسع.

وفيما يتصل بدور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات المسلحة، يذكِّر الأمين العام مجلس الأمن بأنه وفقا للفصل السادس من الميثاق:

”لمجلس الأمـن أن يقـوم بـالتحقيق في أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعا“.

ويوجّه الأمين العام الانتباه أيضا إلى أن مجلس الأمن لا يشارك عادة إلا إذا اتسع نطاق العنف. ولقد حان الوقت لأن يولي مجلس الأمن انتباهه لتعليقات الأمين العام وأن يكرس جهوده للقيام بدور بنّاء بدرجة أكبر في منع نشوب الصراعات المسلحة. ونرحب، في هذا الصدد، بمبادرة الأمين العام بتقديم تقارير دورية إقليمية ودون إقليمية إلى مجلس الأمن عن الحالات التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

ويشيد وفدي بالأمين العام على ما يقوم به من دور هام عن طريق الدبلوماسية الهادئة واستعمال مساعيه الحميدة في منع نشوب الصراعات المسلحة. ولا شك أنه حقق نتائج إيجابية للغاية. ووفدي يشجعه في جهوده ويؤيد الإجراءات التي يتخذها لمنع نشوب الصراعات المسلحة وحلها حيثما تحدث.

وختاما، يؤيد وفدي تماما المبادئ العشرة التي وردت في تقرير الأمين العام والرامية إلى تكثيف جهود الأمم المتحدة من أجل الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. غير أن وفدي يود إبراز المبدأ التالي:

”الأنشطة الرامية إلى منع نشوب الصراعات وتحقيق التنمية المستدامة والمنصفة أنشطة يعزز بعضها بعضا. ويجب اعتبار الاستثمار في الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى منع نشوب الصراعات استثمارا في التنمية المستدامة في الوقت ذاته، ما دام بالإمكان أن تتحقق هذه التنمية على نحو أفضل في بيئة يستتب فيها السلام“. (S/2001/574، الفقرة ١٦٩)

ويرى وفدي أن هذا المبدأ هو جوهر جهودنا في مجال منع نشوب الصراعات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل موريشيوس على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ وإلى السيد تشودري.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الشؤون الخارجية في بنغلاديش.

إن التقرير الذي قدمه الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة لقي تقديرا شديدا من حكومتي. ونحن متفقون مع نائبة الأمين العام على أن هذا التقرير غير المسبوق يجب أن يوفر الأساس لمناقشة متعمقة هنا في المجلس وفي كامل منظومة الأمم المتحدة.

إن المداولات الجارية في جلستنا اليوم ستوفر الوجهة السياسية والمدخلات اللازمة لإجراءات المجلس. وفي الجمعية العامة، سنقوم، بالطبع، بمواصلة النظر على نطاق منظومة الأمم المتحدة في الملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير من أجل الأخذ بنهج لمنع نشوب الصراعات. ومن شأن دور مؤسسات بريتون وودز أن يكون حاسما. وينبغي أن ترمي مناقشتنا هنا أيضا إلى تشجيع دعم المنظمات والترتيبات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وأود إبراز ثلاث نقاط.

أولا، فيما يتصل بمسألة المسؤولية، على مجلس الأمن أن يتولى مسؤوليته الأساسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين. وهذا يعني اتخاذ إجراءات حازمة لمنع ما يعرِّض السلم للخطر وانتهاكات السلام وأعمال العدوان. وهذا يعني أيضا التدخل الفعال، في الوقت المناسب، لمنع الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والجرائم التي ترتكب في حق الإنسانية. ويجب ألا نشاهد عملية أخرى للإبادة الجماعية يمكن الحيلولة دون وقوعها، مثل العملية التي حدثت في

رواندا، ومذبحة أخرى يمكن الحيلولة دون وقوعها، مثل المذبحة التي حدثت في سربرينتسا.

وأثناء مناقشتنا للجوانب الإنسانية للقضايا المعروضة على المجلس في آذار/مارس ٢٠٠٠، أكدنا على الأمن البشري. ولقد أنشئت الأمم المتحدة باسم الشعوب. وأمن هذه الشعوب ينبغي أن تكون له الأولوية في معالجتنا لمسائل الحرب والسلام.

وفي مؤتمر قمة مجلس الأمن في العام الماضي، قالت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء بنغلاديش، إن منع نشوب الصراعات ضرورة سياسية، واقتصادية، وإنسانية، وأخلاقية. فهي ضرورة سياسية، لأن الصراعات تضرب بالعلاقات بين الدول، وتؤثر بشكل سلبي على مناخ التعاون على المستويين الإقليمي والدولي، وهي ضرورة اقتصادية، لأن تكاليف الحرب هائلة على المجتمع الدولي. وتقدر لجنة كارنيجي في تقريرها تكلفة الصراعات السبعة الكبرى في عقد التسعينات بمبلغ ٢٠٠ مليار دولار. أما كونها ضرورة إنسانية وأخلاقية فلأن الصراعات تؤدي إلى كوارث إنسانية في شكل موت ودمار، وقتل جماعي، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، ومعاناة لا توصف للرجال والنساء والأطفال.

ثانيا، مسألة الإرادة السياسية. إن اضطلاع المجلس بمسؤولياته بشكل فعال يقتضي تحلي الدول الأعضاء بالإرادة السياسية. وسيكون لزاما على هذه الدول أن تقبل بتضحيات إنسانية ومادية. وينبغي أن تكون على استعداد لدعم تدابير الأمم المتحدة من أجل صون السلم والأمن. ويعد توفير الدعم لبعثات السلام والأمن التي توفدها الأمم المتحدة أحد الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق، وليس عملا خيريا. وفي عالم يتجه إلى العولمة، وهذا ما يؤكد عليه الأمين العام في الفقرة ١٦٤ من تقريره ”تكون المصلحة الجماعية هي المصلحة الوطنية“. وتوخيا للفعالية، فإننا نوافق على أنه ينبغي تمكين المجلس من اتخاذ القرارات على أساس متطلبات كل حالة – وليس على أساس ما يكون بعض الأعضاء على استعداد لتأييده.

ثالثا، علينا أن ندرس أسباب الصراع. إذ أن مفتاح الوقاية يكمن في معالجة المصادر أو الأسباب الجذرية للصراعات. وفي تقريره المؤرخ في نيسان/أبريل ١٩٩٨ عن أسباب الصراعات في أفريقيا، حدد الأمين العام المصادر الرئيسية لتلك الصراعات. وطبقا لتحليله، فإن مصادر العديد من الصراعات في القارة تشمل تركة العصر الاستعماري والتركة التي خلفتها الحرب الباردة. ولذلك، كانت النتيجة الطبيعية أن المعنيين ينبغي أن يتحملوا مسؤولية خاصة. ويمكن لهؤلاء القيام بدور هام في المساعدة في التصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه المجتمعات.

وهناك جانب آخر ذو صلة يتمثل في غياب المؤسسات الديمقراطية. فالنظم القائمة على حكم الفرد، وتسييس المسائل العرقية، وإنكار الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، واحتكار السلطة السياسية والموارد الوطنية، كثيرا ما تكمن في جذور الصراعات. وقد أدت هذه العناصر إلى فشل الدول. وفي مؤتمر قمة المجلس في العام الماضي، طالبت رئيسة الوزراء الشيخة حسينة بحماية دولية للديمقراطية. وذلك، لأننا نتشاطر الاقتناع بأن الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الصالح تشكل الأساس للسلام المستدام.

ويؤكد الأمين العام أن منع الصراع والتنمية المستدامة يعزز أحدهما الآخر. وفهمنا المشترك لهذا التكامل سيكون أساسيا لوضع نهج شامل على مستوى منظومة الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات.

إن خطط وبرامج العمل المختلفة المعتمدة في مجموعة المؤتمرات الدولية التي انعقدت خلال التسعينيات، تشكل برنامج عمل لإنسانيتنا المشتركة. ولسوء الطالع، فإن المؤتمرات الاستعراضية تكشف عن وجود ثغرة خطيرة بين الالتزامات والعمل. وكان من شأن التقدم المنشود في تنفيذها أن يقطع شوطا طويلا نحو منع نشوب الصراعات المسلحة - وترجمة الأقوال إلى أفعال يمكن أن يكون له الأثر المنشود. وقد يعني في حالات عديدة الفرق بين الحرب والسلم.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالفرنسية): إننا نرحب بحضوركم، معالي وزير الخارجية، في هذه المناقشة الهامة.

وكندا ترحب بتقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة، الذي عرضته صباح اليوم السيدة لويس فريشيت، نائبة الأمين العام. وأنه تقرير مسهب وجيد الإعداد يوضح التقدم المحرز في تعزيز قدرات منظمتنا في منع نشوب الصراعات المسلحة، ويقدم في الوقت نفسه توصيات عملية بشأن كيفية مواصلة تعزيز هذه القدرات. وسنشارك بكل حماس في الجهود الرامية إلى وضع ما جاء بهذا التقرير موضع التنفيذ.

وكما يؤكد الأمين العام، فإن منع نشوب الصراعات مسألة أخلاقية تكمن في صميم ولاية الأمم المتحدة، وهو ما أعرب عنه الميثاق وخلال أكثر من ٥٥ عاما من الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين من أجل شعوب العالم أجمع. وعلى الدول الأعضاء مسؤولية أساسية لمنع نشوب الصراعات العنيفة، كما أن عليها دورا أساسيا في تعزيز قدراتنا الجماعية بغية تجنب وقوع مآس في المستقبل مثل تلك التي شهدتها كل من رواندا وسريبرينيتشا.

إن منع نشوب الصراعات المسلحة وتصعيدها يتطلب عملا من جانب الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وعلينا أن نحدد الوسائل التي تمكن هاتين الهيئتين من تحسين تنسيق جهودهما في هذا المجال. وينبغي ألا نضيع الوقت في الحجج القانونية. فهناك عمل ملح ينبغي أن تضطلع به الهيئتان.

أما الجهات الفاعلة الأخرى، كالمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع الدولي، فلها أيضا دور هام في دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل دعم قدراتها للاستجابة لعناصر مثل الاستبعاد وعدم المساواة ، التي إذا تركت دون سيطرة، فمن شأنها أن تؤدي إلى اندلاع المواجهات العنيفة.

ويسلم التقرير، بصورة صحيحة، بالدور الإيجابي الذي يؤديه القطاع الخاص في دعم منع نشوب الصراعات والتنمية البشرية المستدامة. ويمكن للأوساط التجارية والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول أن تطيل من أمد الحروب وأن تكثفها من خلال الانخراط في الاتجار غير المشروع في الموارد الطبيعية. إلا أنها تستطيع أيضا أن تقوم بدور إيجابي في المساعدة في استبعاد الصراعات من خلال إيجاد فرص عمل للشباب الذين قد ينجرفون إلى حمل السلاح. وترحب كندا بدراسة متعمقة للأدوار الإيجابية التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها في المناطق المعرضة للصراعات، بما في ذلك من خلال أنشطة الوقاية من الصراع، مثل الإنذار المبكر وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

إن منع الصراعات بصورة ناجعة مسألة مثل الاقتصاد والحكم، والدبلوماسية. ويتطلب منع نشوب الصراعات التزاما طويل الأمد، يبدأ منذ اللحظة التي تلوح فيها إمكانية اندلاع الصراع المسلح، ويستمر طوال الفترة التي يخشى فيها من تجدد اشتعال جذوة الصراع. ومنح المساعدة الطارئة، وإعادة الإعمار، وبناء السلام كلها تشكل جزءا من منع الصراعات.

(واصل كلمته بالانكليزية)

وفي الشهر القادم ستتاح للدول الأعضاء فرصة لإحراز تقدم حقيقي في مجال حيوي لمنع نشوب الصراعات وتخفيف حدتها: أي الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وإننا نشاطر الأمين العام اقتناعه بأن انتشار الأسلحة الصغيرة ليس مجرد قضية أمنية ولكنه أيضا قضية حقوق إنسان وتنمية، ونحن نتفق على أن تدابير معالجة الطلب على الأسلحة الصغيرة والخفيفة وإساءة استخدامها ضرورية لمنع نشوب الصراعات المسلحة.

فلذلك نؤيد نهجا شاملا لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه في تموز/يوليه ٢٠٠١. ومن الضروري أن يكون هناك دعم واسع النطاق بين الدول الأعضاء لاتخاذ تدابير عملية لنزع السلاح. وتؤيد كندا الدعوة إلى مشاركة أكبر للدول الأعضاء في آليات للإنذار المبكر والشفافية متعلقة بنزع السلاح وكذلك إلى إدراج أحكام لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، كلما كان ذلك ملائما. وهناك أهمية خاصة في أن ترد هذه التوصيات في برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠٠١.

كذلك يؤكد تقرير الأمين العام على الحاجة إلى نهج يراعي المنظور الجنساني في جهود منع نشوب الصراعات وبناء السلام التي يبذلها مجلس الأمن والأمم المتحدة بأكملها. وتلتزم كندا التزاما ثابتا بتنفيذ قرار مجلس الأمن المتميز ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المعني بالمرأة والسلم والأمن. كذلك نتفق بشدة على أن النهج الذي يراعي المنظور الجنساني، مع مشاركة كاملة ومتساوية للنساء في التخطيط لعمليات دعم السلام وتنفيذها، سوف يسهم في وجود بعثات للأمم المتحدة أكثر فعالية.

والنهج المراعي للمنظور الجنساني في عمليات دعم السلام يتطلب تدريبا ملائما. ولقد استحدثت كندا والمملكة المتحدة في العامين الماضيين مبادرة تدريب جنساني للموظفين العسكريين والمدنيين المشاركين في عمليات دعم السلام. والمواد ما زالت قيد التطوير وتظل متاحة للأمم المتحدة والدول الأعضاء.

وتقر كندا أيضا بأهمية معالجة حالة الأطفال المتأثرين بالحرب. فالأطفال ليسوا ضحايا لصراعات اليوم فحسب، بل إنهم، في بعض الأوقات، مرتكبون أيضا لأعمال العنف. ولقد أصدر المؤتمر الدولي المعني بالأطفال المتأثرين بالحرب الذي عقد في أيلول/سبتمبر الماضي في وينيبيغ، كندا، جدول أعمال للأطفال المتأثرين بالحرب يحدد أولويات العمل الدولي. ويظهر العديد من هذه الأولويات في هذا التقرير للأمين العام. وستتيح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالأطفال، التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فرصة أخرى للعمل على منع نشوب الصراعات بمفهوم واسع النطاق.

وأخيرا، تؤيد كندا بقوة اقتراح رئيس الجمعية العامة باتخاذ قرار إجرائي قصير بعد مناقشة الجمعية لهذا التقرير الشهر القادم يقضي بإرسال التقرير إلى كل الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وأطراف أخرى فاعلة وذات صلة لكي تنظر فيها وتقدم المزيد من التوصيات. وينبغي أيضا دعوة هذه الهيئات إلى تقديم تقارير إلى الجمعية خلال دورتها السادسة والخمسين، حيث يمكن للجمعية في ذلك الحين النظر في التقرير وكل التوصيات بطريقة شاملة.

ونحن نؤيد بصفة عامة التوصيات التي قدمها الأمين العام ونتطلع إلى مناقشتها بشكل أكبر أثناء مناقشة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يوجد عدد من المتكلمين على قائمتي. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أعتزم تعليق الجلسة الآن واستئنافها الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.